جامعة تكريت
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

مادة المعايير المصرفية

من اعداد:
المدرس عبدالله محيميد حواس

٢٠٢٥

المحتويات

المقدمة العامة عن مادة المعايير المصرفية ٢
اولاً: تمهيد ٢
ثانياً: الفرق بين المعايير (المحاسبية، المالية، المصرفية) ٣
الفصل الأول: المدخل إلى المعايير المصرفية ٥
اولاً: التعريف الشامل للمعايير المصرفية ٥
ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للمعايير المصرفية ٦
ثالثاً: مصادر المعايير المصرفية ٨
رابعاً: الأطراف المعنية ١٢
خامساً: التطور التاريخي للمعايير المصرفية ١٤
سادساً: الأسس النظرية للمعايير المصرفية ١٥
الفصل الثاني: اتفاقيات بازل ١٧
اولاً: المقدمة ١٧
ثانياً: مضمون الاتفاقية الأولى ١٩٨٨ - بازل الاولى ١٧
ثالثاً: مضمون الاتفاقية الثانية ٢٠٠٤ - بازل الثانية ٢٠
رابعاً: مضمون الاتفاقية الثالثة ٢٠١٠ - بازل الثالثة ٢٣
خامساً: المقارنة بين اتفاقيات بازل ٢٥
الفصل الثالث: إدارة المخاطر المصرفية ٢٨
اولاً: المقدمة ٢٨
ثانياً: طبيعة المخاطر المصرفية ٢٨
ثالثاً: الإطار الشامل لإدارة المخاطر ٢٨
رابعاً: أهمية ثقافة إدارة المخاطر ٢٨
خامساً: الأدوات والتقنيات المستخدمة ٢٩
سادساً: التحديات المعاصرة ٢٩
سابعاً: التكامل مع إستراتيجية البنك ٢٩
الفصل الرابع: نموذج CAMELS لتقييم الأداء المصرفي ٣٧
اولاً: المقدمة ٣٧
ثانياً: مميزات نموذج CAMELS ٣٩
ثالثاً: محور كفاية رأس المال ٤١
رابعاً: محور جودة الأصول ٤٢
خامساً: محور كفاءة الإدارة ٤٣
سادساً: محور القدرة على تحقيق الأرباح ٤٣
سابعاً: محور إدارة السيولة ٤٤
ثامناً: محور الحساسية لمخاطر السوق ٤٤
تاسعاً: التكامل بين محاور النموذج ٤٥
المصادر ٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة العامة عن مادة المعايير المصرفية

اولاً: تمهيد

دراسة مادة المعايير المصرفية لطلبة العلوم المالية والمصرفية تمثل أساساً قوياً لفهم آلية عمل الجهاز المصرفي الحديث. هذه المادة ليست مجرد مقرر دراسي عادي، بل هي حلقة وصل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي في مجال المصارف. أولى فوائد هذه المادة تكمن في تعريف الطلبة بالهيئات الرقابية المحلية والعالمية التي تشرف على عمل المصارف، مثل البنك المركزي واللجان الدولية المتخصصة. هذا الفهم يمكن الطلبة من إدراك أسباب القرارات المصرفية والسياق التنظيمي الذي تعمل ضمنه المصارف. كما تعزز هذه المادة الجانب الأخلاقي والمهني لدى الطالب، حيث تعرفه على معايير السلوك المهني ومبادئ الشفافية والمسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تلتزم بها المصارف. هذا يبني لديه حساً مسؤولاً تجاه المهنة ويجعله قادراً على التمييز بين الممارسات السليمة وغير السليمة في القطاع المصرفي.

عملياً، تزود دراسة المعايير المصرفية الطلبة بأدوات تطبيقية ملموسة. فهم يتعلمون كيفية تطبيق معايير سلامة رأس المال وكيفية حساب نسب السيولة وتقييم جودة الأصول وبناء احتياطيات المخاطر. هذه المهارات المحاسبية والتحليلية هي بالضبط ما تبحث عنه المصارف عند توظيف الخريجين الجدد، مما يزيد من فرصهم في سوق العمل. كما أن فهم إدارة المخاطر المصرفية يصبح أكثر وضوحاً من خلال هذه المادة، حيث يربط الطالب بين الأسس النظرية لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وبين التطبيقات العملية والإجراءات الرقابية المطلوبة من المصارف.

في عصر التواصل العالمي، تقدم المادة للطالب رؤية دولية شاملة، حيث تعرفه على المعايير العالمية الموحدة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي العالمي ومنع انتقال الأزمات المالية بين الدول. هذا يوسع من آفاق الطالب ويمنحه فهماً لا يقتصر على السوق المحلي فقط.

أخيراً، فإن هذه المادة تعد الطالب للمساهمة في استقرار القطاع المالي وكفاءته في المستقبل، سواء كان يعمل مع المصارف أو مع الجهات الرقابية. فالمعرفة العميقة بالمعايير المصرفية تخلق جيلاً جديداً من المتخصصين الماليين القادرين على الموازنة بين أهداف الربح وتحقيق النمو وبين متطلبات السلامة والاستقرار، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بأكمله.

دراسة المعايير المصرفية، هي استثمار في بناء خريج متمكن، واعٍ، وقادر على المساهمة بفاعلية في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة التحديات المعقدة التي يتسم بها عالم المال في زماننا الحالي.

ثانياً: الفرق بين المعايير (المحاسبية، المالية، المصرفية)

المعايير المحاسبية هي الأكثر شمولاً، والمعايير المالية هي جزء منها، بينما المعايير المصرفية هي معايير متخصصة للغاية تطبق على قطاع محدد مع إضافة متطلبات رقابية.

١. المعايير المحاسبية (Accounting Standards)

الهدف الأساسي: وضع إطار موحد ومقبول عالمياً (لإعداد وعرض القوائم المالية) لأي منشأة (شركة، مصنع، متجر، إلخ).

المجال: أوسع نطاقاً. تنطبق على جميع المنشآت الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها (صناعية، تجارية، خدمية، مصرفية).

تركز على:

- ✓ مصداقية وشفافية القوائم المالية: كيف يتم إثبات الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم؟
- ✓ قابلية المقارنة: حتى يمكن لمستثمر مقارنة أداء شركتين في نفس القطاع.
- ✓ العدالة والإفصاح: تقديم صورة عادلة عن المركز المالي والأداء.

أمثلة شهيرة:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS): الأكثر انتشاراً في العالم خارج الولايات المتحدة.

مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة (U.S. GAAP).

خلاصة: المعايير المحاسبية هي "لغة الأعمال" المشتركة التي تستخدمها جميع الشركات للتحدث عن أوضاعها المالية.

٢. المعايير المالية (Financial Standards)

هذا المصطلح قد يكون محيراً قليلاً لأنه يستخدم بطريقتين:

- مرادف للمعايير المحاسبية: في كثير من الأحيان، يُستخدم مصطلح "المعايير المالية" بشكل مترادف مع "المعايير المحاسبية". فمثلاً، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تسمى أحياناً المعايير المالية الدولية.
- معايير أوسع تشمل أدوات وأسواق مالية: في سياق أضيق وأدق، المعايير المالية هي جزء من المعايير المحاسبية ولكنها تركز بشكل خاص على المعاملات والأدوات المالية المعقدة. تشمل:
  - ✓ محاسبة الأدوات المالية مثل الأسهم، السندات، المشتقات المالية (عقود الخيارات، المستقبليات).
  - ✓ تقييم الأدوات المالية (بالقيمة العادلة).
  - ✓ محاسبة التحوط.
  - ✓ الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

خلاصة: يمكن اعتبار المعايير المالية (بالمعنى الضيق) تخصصاً دقيقاً داخل المعايير المحاسبية العامة، يركز على الجانب "المالي" البحث في الشركة بدلاً من الجانب "التشغيلي" (مثل المخزون والأصول الثابتة).

٣. المعايير المصرفية (Banking Standards)

الهدف الأساسي: السلامة والاستقرار والثقة في النظام المصرفي، وليس فقط إعداد قوائم مالية عادلة.

المجال: متخصص للغاية. تنطبق حصراً تقريباً على البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

من يصدرها: عادة ما تصدرها هيئات رقابية مصرفية (مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، نموذج CAMELS) وليس هيئات المحاسبة فقط.

تركز على:

إدارة المخاطر: خاصة مخاطر الائتمان (عدم سداد العملاء)، مخاطر السوق (تقلبات الأسعار)، ومخاطر السيولة (عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل).

كفاية رأس المال (Capital Adequacy): وهي النقطة الأهم. تحدد الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لتغطية خسائرها المحتملة (مثل اتفاقية بازل ٣).

الاحتياطيات الإلزامية التي يجب على البنك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي.

العلاقة مع المعايير المحاسبية: البنوك تطبق المعايير المحاسبية (مثل IFRS) لإعداد قوائمها المالية، ولكنها تطبق فوق ذلك المعايير المصرفية التي تفرضها الجهة الرقابية. فقد تظهر أحد الأصول في القوائم المالية بقيمة معينة حسب المعايير المحاسبية، ولكن المعايير المصرفية قد تطلب من البنك استبعادها أو تحميلها وزن خطر أعلى عند حساب كفاية رأس المال.

خلاصة: المعايير المصرفية هي "متطلبات رقابية وإشرافية" لإدارة المخاطر والحفاظ على استقرار البنك والنظام المالي ككل، وتكون إلزامية بالإضافة إلى المعايير المحاسبية.

مقارنة مختصرة:

١. المعايير المحاسبية: الهدف | إعداد قوائم مالية عادلة وشفافة وقابلة للمقارنة |, المستفيدين جميع المنشآت (المستثمرون، الدائنون، الإدارة) مثال: | IFRS, U.S. GAAP |

٢. المعايير المالية (كجزء من المحاسبية) الهدف | معالجة وتقييم والإفصاح عن الأدوات والمعاملات المالية المعقدة | المستفيدين المنشآت التي تستخدم أدوات مالية معقدة (المستثمرون المحترفون) مثال: | IFRS 9 (الأدوات المالية) |

٣. المعايير المصرفية الهدف | ضمان سلامة واستقرار البنوك وإدارة مخاطرها | المستفيدين البنوك والمؤسسات المالية فقط (المشرفون والرقابيون) مثل: | بازل ٣ (كفاية رأس المال) |

جميع هذه المعايير تهدف في النهاية إلى تعزيز الشفافية والثقة في البيئة الاقتصادية. المعايير المصرفية تُبنى على أساس المعايير المحاسبية، حيث تستخدم القوائم المالية المعدة وفقاً لـ IFRS كمدخلات لتطبيق متطلباتها الرقابية (مثل حساب كفاية رأس المال).

الفصل الأول: المدخل إلى المعايير المصرفية

اولاً: التعريف الشامل للمعايير المصرفية

المعايير المصرفية (Banking Standards) هي هيكل تنظيمي متكامل يتألف من مجموعة ممنهجة من المبادئ والقواعد والإجراءات وأطر العمل وأفضل الممارسات التي تُصمم لضمان سلامة، استقرار، ونزاهة النظام المصرفي والمؤسسات المالية العاملة

ولكن هذا التعريف المجرد لا يكفي. لفهمها حقًا، يجب النظر إليها من عدة زوايا:

١- كـ "دستور" أو "قانون عضوي" للنظام المالي: فهي لا تحكم التصرفات اليومية فحسب، بل تُحدد الهيكل الأساسي لعلاقات البنك مع جميع الأطراف: العملاء (المودعين والمقترضين)، المساهمين، المنظمين، البنوك الأخرى، والمجتمع ككل.

٢- كـ "شبكة أمان" متعددة الطبقات: تهدف هذه الشبكة إلى:

حماية المودع الفردي من فقدان مدخراته.

حماية البنك من نفسه (من خلال إدارة المخاطر) ومن أفعال الآخرين (من خلال المعايير التنافسية).

حماية الاقتصاد الوطني والعالمي من تأثير الدومينو لانهيار أي مؤسسة مالية.

٣-كـ "لغة مشتركة" دولية: توفر المعايير مصطلحات ومقاييس موحدة (مثل نسب رأس المال، تصنيف المخاطر) تسمح للمنظمين والمستثمرين والمؤسسات عبر العالم بفهم وتقييم صحة أي بنك ومقارنته بآخر، مما يسهل التدفقات الرأسمالية العالمية ويعزز الشفافية.

المكونات الجوهرية للمفهوم (ماذا تشمل هذه المعايير؟)

يتسع مفهوم المعايير المصرفية ليشمل عدة طبقات متداخلة:

١- المعايير الإلزامية اللوائح والأنظمة: وهي القواعد الملزمة قانونياً التي تفرضها الهيئات الرقابية الرسمية (مثل البنوك المركزية). عدم الالتزام بها يعرض البنك لعقوبات مالية أو إدارية قد تصل إلى سحب الترخيص.

مثال: الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال (نسبة بازل)

٢-المعايير الطوعية وأفضل الممارسات :معايير لا تكون إلزامية بالضرورة قانونياً ولكنها تمثل قمة الاحترافية والإدارة الرشيدة. البنوك التي تتبناها تحسن من سمعتها وكفاءتها وتقلل من مخاطرها بشكل استباقي.

مثال: معايير حوكمة الشركات المتقدمة، إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية يتجاوز الحد الأدنى المطلوب

٣-المعايير الأخلاقية وسلوك السوق: تركز على "كيفية" القيام بالأعمال وليس فقط على "ما إذا" كانت مطابقة للقانون. تهدف إلى بناء الثقة وعلاقات طويلة الأمد مع العملاء.

مثال: معايير تكافؤ الفرص في منح الائتمان، الإفصاح الكامل والواضح عن شروط المنتج، تجنب تضارب المصالح

٤-المعايير التقنية والتشغيلية :معايير تفصيلية تحكم الجوانب اليومية للعمل، مثل معايير الأمن السيبراني، معايير تبادل البيانات المالية مثل ISO 20022 ، ومعايير الخدمة والعملاء.

التعريف الاصطلاحي:

المعايير المصرفية هي إطار تنظيمي متكامل من القواعد والإجراءات والمعايير التقنية التي تضعها الهيئات الرقابية المحلية والدولية لضمان سلامة واستقرار وكفاءة عمل المؤسسات المالية. تمثل هذه المعايير الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تلتزم بها البنوك في ممارسة أنشطتها، ,وتغطية مجالات رأس المال، السيولة، إدارة المخاطر، الشفافية، والحوكمة.

مكونات التعريف:

١. **إلزامية التطبيق** :ذات طبيعة إلزامية وليست إرشادية
٢. **شمولية النطاق** :تغطي جميع جوانب العمل المصرفي
٣. **ديناميكية التطوير** :قابلة للتحديث المستمر
٤. **عالمية التطبيق** :معايير دولية ذات تطبيق محلي

<u>الخلاصة: التعريف الشامل</u>

يمكننا إذن صياغة تعريف شامل للمعايير المصرفية على النحو التالي:

المعايير المصرفية هي إطار حوكمة متعدد المستويات، إلزامي في بعضه وتطوعي في بعضه الآخر، يتم وضعه محلياً ودولياً بهدف تنظيم سلوك وعمل المصارف. إنها لا تهدف فقط إلى منع الانهيارات والأزمات المالية (الجانب الدفاعي)، بل أيضاً إلى تعزيز الكفاءة والنزاهة والشفافية والثقة في النظام المصرفي (الجانب الهيكلي التمكيني)، مما يجعله قادراً على أداء دوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي المستدام، مع حماية حقوق جميع أصحاب المصلحة من مودعين ومستثمرين ومجتمع.

باختصار، هي ثقافة ومنهجية عمل أكثر من كونها مجرد قائمة بمحظورات ومسموحات.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للمعايير المصرفية

تمثل المعايير المصرفية الإطار الحاكم الذي لا تقوم لدولة ما قائمة اقتصادية دونه، فهي ليست مجرد لوائح إدارية تفرض على البنوك بل هي فلسفة متكاملة لضمان استمرارية الحياة الاقتصادية ذاتها. تكمن أهميتها في كونها تشكل نسيجاً معقداً من الضمانات التي تحول دون تحول النظام المالي إلى ساحة للمقامرة بمقدرات الشعوب، حيث تعمل كصمام أمان يحول دون انتقال عدوى الإخفاق المالي من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، مما يمنع حدوث تأثير الدومينو الذي يهدد بانهيار النظام بأكمله.

فمن منظور استراتيجي، تعمل هذه المعايير على بناء جدار من الثقة بين جميع أطراف المعادلة الاقتصادية. فالمودع العادي الذي يودع مدخراته في البنك لا يفعل ذلك بسبب معرفته التقنية بصحة البنك المالية، بل بسبب ثقته في وجود نظام رقابي قوي يحميه. هذه الثقة هي التي تشجع على تكوين المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة بدلاً من تحويلها إلى أصول غير منتجة خوفاً من المخاطر. كما أن هذه الثقة تمتد إلى المستثمرين الدوليين الذين يبحثون عن بيئة مالية مستقرة وشفافة تكون فيها القواعد واضحة والمخاطر محسوبة، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويدعم ميزان المدفوعات ويعزز قيمة العملة الوطنية.

على مستوى إدارة المخاطر، توفر المعايير المصرفية خريطة طريق منهجية لتحديد وتقييم جميع أنواع المخاطر التي تواجه البنك، من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق إلى المخاطر التشغيلية الأكثر تعقيداً مثل مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر السمعة. فهي تفرض على البنوك تبني نماذج متقدمة للتنبؤ بالمخاطر وإجراء ضغط منتظمة لقياس مرونتها في وجه السيناريوهات الاقتصادية الصعبة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تدعم النمو الاقتصادي الحقيقي دون التسبب في فقاعات ائتمانية تنفجر لاحقاً.

في الإطار الدولي، تعمل المعايير المصرفية المتجانسة، مثل تلك الصادرة عن لجنة بازل، على خلق مستوى عادل من المنافسة للمصارف العاملة عبر الحدود، هذا التجانس التنظيمي يسهل الإشراف المتبادل بين البنوك المركزية ويجعل نظام الرقابة المالية العالمية أكثر تماسكاً في مواجهة الأزمات المالية التي لا تعترف بالحدود.

من زاوية أخرى، تسهم المعايير المصرفية في مكافحة الجريمة المالية المنظمة من خلال فرض متطلبات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تتحول البنوك إلى خط دفاع أول لحماية النزاهة المالية للدولة. كما أن معايير الإفصاح والشفافية تحول دون انتشار الفساد المالي والمحاسبي وتحمي حقوق المساهمين خاصة صغارهم، مما يعزز من عدالة الأسواق وكفاءتها.

باختصار، المعايير المصرفية هي الضامن الأساسي لتحول النظام المالي من مجرد وسيط مالي إلى شريك استراتيجي في عملية التنمية المستدامة. فهي التي تحول العمل المصرفي من مهنة قائمة على المخاطرة إلى علم قائم على إدارة المخاطرة، مما يضمن تدفق التمويل إلى القطاعات الإنتاجية ويحافظ على استقرار الأسعار ويحمي الاقتصاد الكلي من الصدمات الداخلية والخارجية، لتظل هذه المعايير حجر الزاوية في أي استراتيجية اقتصادية طموحة.

ويمكن تلخيص الأهمية على كل مستوى وكما يلي:

<u>على مستوى النظام المالي</u>

١. منع الأزمات المالية النظامية:

- تقليل احتمالية انتشار الصدمات بين البنوك
- كسر حلقة التداول السلبي خلال الأزمات

- توفير وسائد امتصاص الصدمات

٢. تعزيز ثقة السوق:

- بناء ثقة المستثمرين والمودعين
- خفض تكلفة الاقتراض للبنوك
- جذب الاستثمارات الأجنبية

٣. تحقيق الاستقرار المالي الكلي:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف
- دعم فعالية السياسة النقدية
- المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام

<u>على مستوى البنوك</u>

١. إدارة المخاطر بشكل فعال:

- توفير أطر منهجية لتحديد المخاطر
- وضع آليات قياس ومراقبة للمخاطر
- –إجراءات احتواء المخاطر

٢. تحسين الكفاءة التشغيلية:

- توحيد الممارسات والإجراءات
- خفض تكاليف المعاملات
- تحسين تخصيص الموارد

٣. تعزيز القدرة التنافسية:

- تحسين التصنيف الائتماني
- زيادة فرص الوصول للأسواق الدولية
- تحسين جودة الخدمات المقدمة

ثالثاً: مصادر المعايير المصرفية

تشكل مصادر المعايير المصرفية نسيجاً معقداً من المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، التي تتفاعل بشكل ديناميكي لتشكل الإطار التنظيمي الذي يحكم عمل القطاع المصرفي، ويمكن بيانها على شكل تسلسل كما في الشكل التالي:

المعايير الدولية (أعلى مستوى)

↓

المعايير الإقليمية

↓

القوانين الوطنية

↓

اللوائح التنفيذية

↓

التوجيهات المحلية

↓

السياسات الداخلية للبنوك (أدنى مستوى)

تمثل مصادر المعايير المصرفية نسيجاً معقداً ومتداخلاً من الهيئات والجهات التي تعمل على مستويات مختلفة، بدءاً من المحلي وانتهاءً بالعالمي. لا يصدر هذه المعايير جهة واحدة مهيمنة، بل هي شبكة من الهيئات المتخصصة التي تترابط أعمالها لتشكل النظام الإيكولوجي التنظيمي للقطاع المصرفي. يمكن تصنيف هذه المصادر إلى عدة مستويات رئيسية، منها يلعب دوراً مكملاً للآخر.

١- المصادر الدولية (العالمية)

هي الهيئات التي تضع المعايير التي يتم اعتمادها أو استلهامها من قبل الجهات التنظيمية الوطنية في جميع أنحاء العالم. لا تتمتع هذه الهيئات عادة بسلطة تنفيذية مباشرة، لكن معاييرها تُعتبر معاييراً مرجعية أساسية.

- لجنة بازل للرقابة المصرفية :(BCBS) تُعد المصدر الأهم والأكثر تأثيراً على مستوى العالم. تضم اللجنة ممثلين عن البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة المصرفية من الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى دول أخرى ذات أنظمة مالية مهمة. تشرف اللجنة على إصدار "اتفاقية بازل" التي تركز على إدارة مخاطر رأس المال. مرت هذه الاتفاقية بثلاثة أطر رئيسية:

بازل ١: قدمت لأول مرة تعريفاً موحداً لرأس المال وفرضت حداً أدنى عالمياً لنسبة كفاية رأس المال8%

بازل ٢: وسعت نطاق الإطار ليشمل ثلاثة ركائز: المتطلبات الدنيا لرأس المال (الركيزة ١)، عملية مراجعة الرقابة الإدارية (الركيزة ٢)، وانضباط السوق والشفافية والإفصاح (الركيزة ٣).

بازل ٣: جاءت كرد فعل على أزمة ٢٠٠٨ المالية، وتركز على تعزيز مرونة القطاع المصرفي من خلال تعزيز جودة رأس المال، تقديم معايير جديدة للسيولة (نسبة السيولة، ونسبة التمويل المستقر الصافي)، والحد من الرافعة المالية المفرطة.

– نموذج CAMELS: يعتبر اطاراً تحليلياً شاملاً وأداة تشخيصية قوية تستخدم على نطاق عالمي من قبل الجهات الرقابية والمحللين الماليين لتقييم الصحة العامة والاستقرار للمؤسسات المصرفية

– مجلس الاستقرار المالي :(FSB) تم إنشاؤه في أعقاب أزمة ٢٠٠٨ المالية، ويتكون من وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات الرقابة المالية في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين. لا يضع المعايير الفنية بنفسه، بل يراقب النظام المالي العالمي ويحدد الثغرات التنظيمية ويوصي بإجراءات لمعالجتها. يركز على معالجة المخاطر، خاصة تلك التي تشكلها المؤسسات المالية "أكبر من أن تفشل "

– الرابطة الدولية لمقاصة المدفوعات :(CPMI) وهي لجنة في بنك التسويات الدولية (BIS) أيضاً، تركز على تعزيز سلامة وكفاءة أنظمة المقاصة والتسوية للمدفوعات والأوراق المالية والمشتقات. تضع معايير لأنظمة الدفع المهمة لضمان عملها دون انقطاع حتى في أوقات الأزمات.

– اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة :(IASB) هذه الهيئة المستقلة هي المسؤولة عن تطوير وإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تعتمد هذه المعايير من قبل عدد متزايد من البلدان، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، لتوحيد طريقة إعداد القوائم المالية. هذا التوحيد يعد شكلاً من أشكال المعايير المصرفية غير المباشرة، حيث إنه يضمن الشفافية ويوفر صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للبنك، مما يمكن المستثمرين والمنظمين من إجراء مقارنات ذات مغزى عبر الحدود.

– فرقة العمل المالي :(FATF) هي هيئة حكومية دولية مستقلة، تضع المعايير وتطور السياسات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. توصياتها (40 Recommendation) تشكل الإطار الدولي الأساسي الذي تتبناه الدول في قوانينها المحلية، وتلزم البنوك باتباع إجراءات معرفة العميل , والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

٢ – المصادر الإقليمية

على مستوى التكتلات الاقتصادية، تظهر هيئات لتنسيق ووضع المعايير الموحدة بين الدول الأعضاء.

– الاتحاد الأوروبي :(EU) يمتلك أحد أكثر الأطر التنظيمية تطوراً. يتم تحويل معايير بازل وغيرها من المعايير الدولية إلى تشريعات ملزمة عبر توجيهات وأنظمة. أهمها:

توجيهة الأسواق المالية :(MiFID II) تنظم الأسواق المالية لزيادة الشفافية وحماية المستثمرين.

التوجيهة العامة للرقابة المالية (CRD) ولائحة متطلبات رأس المال :(CRR) هما الأداة التشريعية التي تنقل اتفاقية بازل الثالث إلى قانون قابل للتطبيق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

– مجلس التعاون الخليجي :(GCC) يسعى إلى توحيد الأطر التنظيمية للخدمات المالية في دول الخليج. يقوم بشكل رئيسي باستلهام المعايير الدولية واعتمادها مع بعض التعديلات التي تتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية والاقتصادية في المنطقة.

٣- المصادر الوطنية (المحلية)

هذا هو المستوى الأكثر أهمية من حيث التنفيذ والإنفاذ. المعايير الدولية لا تكون فعالة إلا إذا تم تبنيها وتطبيقها من قبل السلطات الوطنية.

- البنك المركزي (أو هيئة الرقابة المالية): يمثل المصدر الأساسي والأقوى للمعايير المصرفية على المستوى المحلي. يقوم البنك المركزي بما يلي:

- تبني وتطويع المعايير الدولية: لا يتم نسخ المعايير الدولية حرفياً، بل يتم تكييفها مع الظروف والسياق المحلي للبلد.

إصدار لوائح وتعميمات ملزمة: تغطي هذه اللوائح كل جانب من جوانب العمل المصرفي، بما في ذلك:

- ✓ ترخيص البنوك وإنشاؤها.
- ✓ متطلبات كفاية رأس المال والسيولة.
- ✓ حدود الائتمان والتركيز.
- ✓ معايير الجودة للضمانات.
- ✓ قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر.
- ✓ معايير حماية العملاء.

- التفتيش والرقابة: للتحقق من امتثال البنوك لهذه المعايير وفرض العقوبات في حالة المخالفة.
- هيئات الأوراق المالية: في كثير من البلدان، تفرض هيئات الأوراق المالية معايير الإفصاح والشفافية على البنوك المسجلة في البورصة، مما يكمّل عمل البنك المركزي.

- القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية (البرلمان): حيث يتم سن قوانين مثل قانون البنوك المركزي، قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون الشركات، والتي توفر الإطار القانوني العام الذي تعمل ضمنه المعايير التفصيلية للبنك المركزي.

٤- المصادر الطوعية (أفضل الممارسات)

إلى جانب المصادر الإلزامية، توجد هيئات أخرى تؤثر من خلال وضع معايير يتم اعتمادها طوعاً كعلامة على التميز.

- معهد الماليين الدولي :(IIF) رابطة عالمية للمؤسسات المالية، تنشر أبحاثاً وتوصيات حول أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والحوكمة.

- منظمة المعايير الدولية :(ISO) تطور معايير تقنية طوعية ذات صلة بالقطاع المصرفي، مثل معايير الأمن السيبراني (ISO 27001) أو معايير تبادل البيانات المالية.(ISO 20022)

٥- المصادر الشرعية(Islamic Standards)

١. هيئة المحاسبة والمراجعة(AAOIFI)
   - المعايير الشرعية

- معايير المحاسبة الإسلامية

٢. هيئة الخدمات المالية الإسلامية(IFSB)

- معايير كفاية رأس المال الإسلامي
- ضوابط إدارة المخاطر الشرعية

٣. الهيئات الشرعية المحلية:

- الهيئات الشرعية للبنوك المركزية
- لجان الرقابة الشرعية المحلية

الخلاصة: مصادر المعايير المصرفية هي نظام هرمي ومتداخل. تبدأ من المستوى الدولي (بازل، FSB) الذي يضع الإطار المفاهيمي العام، يليه المستوى الإقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي) الذي يوحد التطبيق عبر مجموعة من الدول، وينتهي عند المستوى الوطني (البنك المركزي) الذي يمتلك السلطة الفعلية لتحويل هذه المعايير إلى واقع ملموس وملزم، مع وجود معايير طوعية تكمل الصورة نحو تحقيق أعلى مستويات الاحترافية والأمان.

رابعاً: الأطراف المعنية

تشكل الأطراف المعنية بالمعايير المصرفية نسيجاً معقداً من العلاقات المتبادلة التي تتراوح بين الرقابة والشراكة والتعاون والمنافسة. فهم هذه العلاقات وديناميكياتها ضروري لفعالية تطبيق المعايير المصرفية وتحقيق أهدافها في استقرار النظام المالي وحماية جميع الأطراف المعنية. يمكن تفصيل هذه الأطراف على النحو التالي:

١ – الجهات المنظمة والرقابية

هذه الجهات هي التي تضع المعايير وتراقب الامتثال لها وتمتلك سلطة إنفاذها. وهي بمثابة حجر الزاوية في النظام.

– البنوك المركزية والهيئات الرقابية الوطنية: تعتبر هذه الجهات الطرف الرئيسي المعني، حيث تقوم بترجمة التوجيهات الدولية إلى لوائح وتعميمات عملية تلائم البيئة المحلية. تمتلك سلطة الترخيص للبنوك، وتقوم بالتفتيش الدوري عليها، وفرض العقوبات في حال المخالفة، وحتى التدخل لإدارة الأزمات أو إدارة عملية انسحاب البنك من السوق بطريقة منظمة إذا لزم الأمر. هدفها الأساسي هو الحفاظ على استقرار النظام المالي ككل.

– هيئات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: غالباً ما تكون وحدة مستقلة أو شبه مستقلة (مثل الوحدة المالية لمكافحة غسل الأموال في العديد من الدول). تضع هذه الهيئات المعايير التفصيلية الخاصة بمعرفة العميل، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وتراقب التزام البنوك بها لمحاربة الجريمة المالية.

– هيئات الأوراق المالية: في حالة قيام البنوك بإصدار أدوة مالية أو إدراج أسهمها في البورصة، تخضع هذه البنوك لمعايير الإفصاح والشفافية والحوكمة التي تفرضها هيئات الأوراق المالية، مما يخلق طبقة إضافية من الرقابة لحماية المستثمرين.

٢- المؤسسات المالية الخاضعة للمعايير

هذه هي الأطراف التي تُطبق عليها المعايير بشكل مباشر وتتحمل تكلفة الامتثال لها.

– البنوك بمختلف أنواعها (تجارية، استثمارية، إسلامية): تشكل هذه المؤسسات الخط الأمامي لتطبيق المعايير. عليها أن تخصص موارد مالية وبشرية كبيرة لإنشاء أقسام متخصصة في الامتثال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي لضمان الالتزام بجميع المتطلبات. تؤثر هذه المعايير على كل جانب من جوانب عملها: استراتيجيتها، منتجاتها، ربحيتها، ومكانتها التنافسية.

– شركات التمويل والمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFCs): العديد من المعايير، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وحماية العملاء، تمتد لتشمل هذه المؤسسات التي تقدم خدمات مالية مشابهة للبنوك، وذلك لمنع وجود ثغرات في النظام.

٣- العملاء والمستفيدون المباشرون

هؤلاء هم المستفيدون النهائيون من وجود المعايير، حيث تم تصميمها في الأساس لحمايتهم.

المودعون: وهم عماد العمل المصرفي. توفر المعايير المصرفية لهم الطمأنينة بأن أموالهم محفوظة في مؤسسة آمنة ومستقرة، ومخاطر فقدان مدخراتهم ,إخفاق البنك محدودة للغاية. كما أن معايير الشفافية تحميهم من الممارسات الخادعة فيما يتعلق بفوائد القروض أو الودائع أو الرسوم المخفية.

– المقترضون (الأفراد والشركات): تضمن معايير تكافؤ الفرص ونزاهة منح الائتمان أن قرارات الإقراض مبنية على الجدارة الائتمانية للعميل وليس على اعتبارات أخرى. كما تحميهم من شروط قروض مجحفة أو غير واضحة.

– المستثمرون (مساهمون وحملة السندات): تزودهم معايير الإفصاح والشفافية بالمعلومات الدقيقة والواضحة التي يحتاجونها لتقييم الأداء المالي الحقيقي للبنك ومخاطره، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. معايير الحوكمة تحمي حقوق المساهمين خاصة الصغار منهم.

٤- أطراف ذات مصلحة عامة

هذه الأطراف لا تتفاعل مع المعايير بشكل يومي ولكنها تتأثر بها بشكل عميق على المدى الواسع.

الحكومات والاقتصاد الوطني: الحكومة هي المستفيد الأكبر من نظام مصرفي مستقر. فاستقرار القطاع المصرفي يعني استقرار الاقتصاد ككل، وتمويلاً متاحاً للمشاريع التنموية، وجباية ضريبية منتظمة، وجاذبية للاستثمار الأجنبي. الأزمات المصرفية تثقل كاهل الحكومة

خامساً: التطور التاريخي للمعايير المصرفية

شهدت المعايير المصرفية تطوراً متسارعاً عبر الحقب التاريخية، حيث ارتبطت بشكل وثيق بالأزمات المالية والتحولات الاقتصادية العالمية. يمكن تتبع هذا التطور من خلال المراحل الرئيسية التالية:

١- المرحلة التأسيسية (ما قبل القرن العشرين)

لم تكن هناك معايير مصرفية موحدة في هذه الفترة، حيث كانت الممارسات المصرفية تقليدية ومحلية إلى حد كبير. اعتمدت البنوك على سياساتها الداخلية في إدارة المخاطر، وكانت الإخفاقات المصرفية متكررة لغياب أطر رقابية فعالة. شهدت هذه الفترة بعض المحاولات الأولية لتنظيم العمل المصرفي، لكنها كانت محدودة النطاق وغير شاملة.

٢- مرحلة ما بعد الكساد الكبير (١٩٣٠-١٩٧٠)

أدت أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ إلى تحول جوهري في التفكير التنظيمي. أنشئت مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) في الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ كرد فعل مباشر لموجة إفلاس البنوك. ظهرت أولى الرقابية الوطنية، لكنها كانت متناقضة بين الدول وتفتقر للتنسيق الدولي. ركزت المعايير في هذه الفترة على حماية المودعين بشكل أساسي، مع اهتمام محدود بإدارة المخاطر الشاملة.

٣- مرحلة التأسيس الدولي (١٩٧٤-١٩٨٨)

شكل إفلاس بنك Herstatt الألماني عام ١٩٧٤ نقطة تحول حاسمة، حيث كشف عن مخاطر التسويات عبر الحدود وأدى إلى إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مظلة بنك التسويات الدولية. عملت اللجنة في البداية على تطوير مبادئ توجيهية غير ملزمة، لكنها مهدت الطريق لظهور أول معيار دولي ملزم.

٤- عصر بازل الأول (١٩٨٨-٢٠٠٤)

ظهرت اتفاقية بازل الأولى كأول معيار دولي ملزم لكفاية رأس المال، وتركز على المخاطر الائتمانية بشكل أساسي. اعتمدت على نسبة كوك البسيطة (٨٪) وساهمت في تحقيق قدر من التوحيد القياسي الدولي. لكنها عانت من قصور كبير في تغطية أنواع المخاطر الأخرى وسهلت التحايل التنظيمي والأرباح المحتجزة والديون الثانوية.

٥- مرحلة بازل الثاني (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

قدمت الاتفاقية الثانية مقاربة أكثر شمولاً من خلال الركائز الثلاث: المتطلبات الدنيا لرأس المال، المراجعة الرقابية، وانضباط السوق. أدخلت مفاهيم متقدمة مثل التصنيف الداخلي للجدارة الائتمانية (IRB) ومخاطر التشغيل. لكن التعقيد البالغ في التطبيق والتكاليف المرتفعة حالا دون اعتمادها بشكل واسع قبل الأزمة المالية العالمية.

٦- ما بعد الأزمة المالية (٢٠٠٨-٢٠١٧)

كشفت الأزمة المالية العالمية عن ثغرات خطيرة في الإطار التنظيمي القائم، مما دفع إلى تطوير بازل الثالث. ركزت هذه الاتفاقية على تعزيز جودة رأس المال، إدخال متطلبات السيولة (LCR وNSFR)، وتطبيق نسبة الرافعة المالية. شهدت هذه الفترة أيضاً تعزيزاً غير مسبوق للتعاون الدولي في الرقابة المالية.

٧- المرحلة المعاصرة (٢٠١٧-حتى الآن)

تشهد هذه المرحلة تطوير بازل IV الذي يركز على تعزيز قابلية المقارنة وتقليل الاعتماد على النماذج الداخلية. تبرز أيضاً تحديات جديدة بالتحول الرقمي، التكنولوجيا المالية، والمخاطر المناخية. أصبحت المعايير أكثر شمولية وتكاملاً، في مجالات لم تكن مدرجة سابقاً مثل الاستدامة والشمول المالي.

٨- التوجهات المستقبلية

يتجه المشهد التنظيمي نحو زيادة التعقيد والترابط، مع تركيز متزايد على الرقابة المستندة إلى البيانات والذكاء الاصطناعي. تظهر تحديات جديدة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) والأصول المشفرة، مما يستدعي تطوير أطر تنظيمية مبتكرة. أصبحت المرونة التنظيمية والقدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات من المتطلبات الأساسية في العصر الرقمي.

يمثل هذا التطور التاريخي رحلة متواصلة من التكيف والتحسين، حيث تستجيب الأطر التنظيمية باستمرار للدروس المستفادة من الأزمات والمستجدات في البيئة المالية العالمية.

سادساً: الأسس النظرية للمعايير المصرفية

ترتكز المعايير المصرفية على مجموعة من الأسس النظرية المتينة التي تستند إلى نظريات اقتصادية وقانونية وإدارية متعددة. تنبع هذه الأسس من حاجة ماسة لموازنة متطلبات الكفاءة الاقتصادية مع ضرورات الاستقرار المالي وحماية المصالح العامة. تمثل هذه الأسس النظرية مجتمعة نسيجاً فكرياً متكاملاً يوضح ليس فقط لماذا نحتاج إلى معايير مصرفية، بل أيضاً كيف يجب تصميم هذه المعايير لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

١- نظرية المصلحة العامة: تشكل حجر الزاوية في الفكر التنظيمي المصرفي، حيث تفترض أن التدخل التنظيمي يهدف إلى تصحيح إخفاقات السوق وحماية المصلحة العامة. تبرر هذه النظرية وضع المعايير المصرفية كوسيلة لمعالجة الآثار الخارجية السلبية للنشاط المصرفي، خاصة فيما يتعلق بانتقال الصدمات عبر الحدود وتأثير الإخفاقات المصرفية على الاقتصاد الكلي.

٢- نظرية الوكالة: تقدم إطاراً تحليلياً لفهم العلاقات المعقدة بين مختلف الأطراف في النظام المصرفي. تفسر هذه النظرية كيف تنشأ صراعات المصالح بين المدراء والمساهمين والمودعين، وكيف يمكن للمعايير المصرفية أن تعمل على مواءمة هذه المصالح وتقليل تكاليف الوكالة من خلال تحسين الشفافية وتعزيز المساءلة.

٣- نظرية المعلومات غير المتماثلة: تلقي الضوء على أحد الأسباب الجذرية لإخفاقات السوق في القطاع المصرفي. تشرح هذه النظرية كيف تؤدي عدم تكافؤ المعلومات بين المقرضين والمقترضين إلى مشكلتي الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية، وكيف تعمل المعايير المصرفية على تخفيف هذه المشكلات من خلال متطلبات الإفصاح وتعزيز الشفافية.

٤- نظرية المخاطر النظامية: توفر الأساس المنطقي للتنظيم الاحترازي الكلي، حيث تركز على فهم كيفية انتشار الصدمات عبر الشبكات المالية المترابطة. تبرر هذه النظرية وضع معايير أكثر صرورة للبنوك ذات الأهمية النظامية، وتدعم تطوير أدوات مثل اختبارات الضغط ومؤشرات الإنذار المبكر.

٥- نظرية الاختيار العام: تقدم منظوراً نقدياً للتنظيم المصرفي، حيث تنظر إلى عملية وضع المعايير كنتاج لتفاعل الأطراف المعنية. تساعد هذه النظرية في فهم كيف قد تنشأ تشوهات تنظيمية نتيجة لضغوط جماعات المصالح، وتسلط الضوء على أهمية الاستقلالية المؤسسية للهيئات الرقابية.

٦- النظرية المؤسسية: تفسر كيف تتبنى البنوك المعايير التنظيمية ليس فقط للامتثال القانوني، بل أيضاً للشرعية الاجتماعية والمؤسسية. تشرح هذه النظرية عملية انتشار المعايير عبر الحدود وآليات التقليد والمحاكاة بين البنوك في مختلف الدول.

٧- نظرية التنظيم الأمثل: توفر أطراً تحليلية لموازنة تنظيم الكلف والفوائد. وتساعد في تحديد المستوى الأمثل للتنظيم الذي يوازن بين تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على كفاءة القطاع المصرفي، مع الأخذ في الاعتبار الآثار غير المقصودة للتنظيم.

الفصل الثاني: اتفاقيات بازل

اولاً: المقدمة

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS في عام ١٩٧٥ بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وهي لجنة مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية بعدد من الدول، وتجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولي (BRI) بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني والبنك الأمريكي، وكان غرض لجنة بازل الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك من خلال التركيز في ثلاث جوانب هي:

١ – فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.

٢ – التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.

٣– تحفيز و مساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي، فضلا عن الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

ان من أهم منجزات لجنة بازل الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام ١٩٨٨ والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي:

١ – وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين.

٢– تسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.

ثانياً: مضمون الاتفاقية الأولى ١٩٨٨ – بازل الاولى

عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في ١٩٨٨، و قد عقد محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر اجتماعهم في ٠٧/١٢/١٩٨٧ في مدينة بازل بسويسرا للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، و الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و معاييرها و هذا بالنسبة للبنوك التي تمارس الأعمال الدولية، وقد أقر المحافظون التقرير المذكور، و تم توجيهها لنشر و توزيع ذلك التقرير في ١٠/١٢/١٩٨٧ على الدول الأعضاء في المجموعة و غيرها لكي تدرسه البنوك و الاتحادات المصرفية ذلك خلال مدة ستة أشهر على سبيل الاستشارة للتعرف على آرائها بشأن توصيات اللجنة.

وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد إليها من آراء وتوصيات، وقدمته في ١٩٨٨ حيث أقر من قبل مجلس المحافظين بإسم اتفاق بازل، من المهم الإشارة إلى أن اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليس لها صفة الإلزام لتطبيق ما جاءت به اللجنة لا تملك سلطات إلزامية للدول، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية.

كما قامت اللجنة بتصنيف البلدان حسب مخاطر التمويل من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي التي تطبق عليها أوزان منخفضة، والمطلوبات التي تعبر حدود الدولة إلى القطاع العام الأجنبي حيث تطبق عليها نسبة موحدة هي ١٠٠٪، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع إلى نسبة وزن ١٠٠.

و بالرغم أنه توجد عدة أنواع من المخاطر تتعرض لها البنوك، إلا أن تركيز اللجنة في بازل ١ قد جاء بصفة أساسية على مخاطر الائتمان و بشكل ثانوي على مخاطر سعر الصرف ، إذ تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل الدول ذات المخاطر المتدنية – المنخفضة و التي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) ، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها من الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

–المجموعة الثانية: و تشمل باقي دول العالم، واعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة.

معيار كفاية رأس المالCapital Adequacy

وصلت اللجنة إلى أنه لابد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه، و أن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة، وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة هي نسبة رأس المال (اساسي ومساند) إلى الموجودات موزونة المخاطر (بمقدار ٨٪ منها ما لا يقل عن ٤٪ رأس مال أساسي) و هي نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تلتزم به في نهاية عام ١٩٩٢ ، تمثل هذه النسبة معيار كوك الرئيس السابق للجنة بازل و نائب محافظ بنك إنجلترا سابقا أو ما يطلق عليه بمعيار كفاية رأس المال.

تجسد كفاية رأس المال مدى الصلابة والسلامة المالية للمصرف لغرض حماية ثقة أصحاب المصلحة من مستثمرين ومودعين، اذ يعد رأس المال بمثابة مصد يوفر الحماية عن طريق تعزيز استقرار المصرف وتحسين كفاءته كونه يمثل المركز المالي العام للمصرف ويعكس ما إذا كان المصرف قادر على مواجهة

الصدمات غير المتوقعة في المستقبل والمخاطر التي تواجه المصارف. ويتم تقييم كفاية رأس مال المصرف عن طريق نسبة رأس المال إلى نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر (CRAR)

اذ تشير النسبة إلى ضمان قدرة المصرف في تحمل قدر معقول من الخسائر التي تحدث أثناء العمليات المصرفية والتأكد من امكانية مواجهتها، اذ ان ارتفاع النسبة يعكس قوة المصارف في حماية مصالح المستثمرين بشكل أكثر ويمكن القول ان نسبة (CRAR) هي عبارة عن هامش امان تحتفظ به المصارف لمواجهة المخاطر المحتملة بهدف حماية المودعين والمقرضين فضلا عن اكتساب ثقتهم . اذ يتم احتساب النسبة (CRAR) عن طريق قسمة كل من رأس المال الاساسي والتكميلي على الموجودات المرجحة للمخاطر كما في القانون ادناه:

$$\text{CRAR} = \frac{Tire\ 1 + Tire2}{\text{Risk} - \text{weighted Assets}}$$

ويشمل رأس المال الاساسي: راس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية وتقتصر على حقوق المساهمين (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الغير متراكمة الأرباح) والاحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها وهي الاحتياطيات التي تنشأ أو تزداد من خلال تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة، أو أنواع أخرى مثل علاوة الأسهم، الترحيل خلال السنة من أرباحها الصافية الى حساب الأرباح المحتجزة، والاحتياطيات العامة، والاحتياطيات القانونية). يستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يسميها البعض القابلة للاستعادة او القابلة للتحويل الى مديونية. اما راس المال التكميلي فيشمل الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات الثابتة والديون طويلة الأجل لأسهم الأوراق المالية، والاحتياطيات العامة لخسائر القروض. اما الموجودات المرجحة بالمخاطرة فبعض الموجودات مثل سندات الشركات تكون مخاطرها أعلى من غيرها، مثلا النقد أو السندات الحكومية تكون مخاطرها بنسبة صفر، بمعنى انه يتم طرحها من إجمالي الموجودات لأغراض حسابCRAR ، وتثبت اللوائح أن النقد في الصندوق والسندات الحكومية لديها. % ترجيح للمخاطر، والقروض السكنية كالقروض العقارية لديها نسبة ٥٠ ٪ مخاطر الترجيح. وباقي الأنواع الأخرى من الأصول القروض للعملاء لديها ١٠٠ % ترجيح للمخاطر.

اما بالنسبة للمصارف الإسلامية فأنها تختلف عن المصارف التقليدية في طبيعة أنشطتها واستخداماتها للموارد فضلا عن البنية الهيكلية لتلك الاستخدامات ، ولكون مقررات بازل I و II لم تراعي خصوصيتها الإسلامية بدأ الاهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية تراعي خصوصية البنوك الإسلامية في جانب مصادر الأموال وهي حسابات الاستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وكذلك صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في جانب الموجودات عند حساب

الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وكان اخر معيار معدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية رقم (١٥) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كانون أول ٢٠١٣ (IFSB ضمن معيار بازل٢ وبازل ٣).

مثال/ مصرف *الخليج لديه*اصول قيمتها ١٠٠ مليون دينار ، تتألف من: (١٠ نقد، ١٥ سندات حكومية، ٢٠ قروض عقارية، ٥٠ قروض سيارات، ٥ موجودات ثابته) وأن رأس المال الاساسي والمساند بلغ ٥ مليون دينار ، احسب نسة كفاية رأس المال؟

الحل/

نحسب ترجيح المخاطر للبنك على النحو التالي:

نقدا	$10 * 0\% = 0$
السندات الحكومية	$15 * 0\% = 0$
القروض العقارية	$20 * 50\% = 10$
قروض أخرى	$50 * 100\% = 50$
أصول أخرى	$5 * 100\% = 5$
مجموع المخاطر	
الموجودات المرجحة	.65
الكفاية	5
(CAR (Equity/RWA	٪ 7.69

ثالثاً: مضمون الاتفاقية الثانية ٢٠٠٤ – بازل الثانية

عندما بدأ التفكير في تعديل بازل واحد في نهاية التسعينات استقر الرأي، و خاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "ماكدونا" بأن لا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك و هي إدارة المخاطر"، بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه و ليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤ ، ١٦).

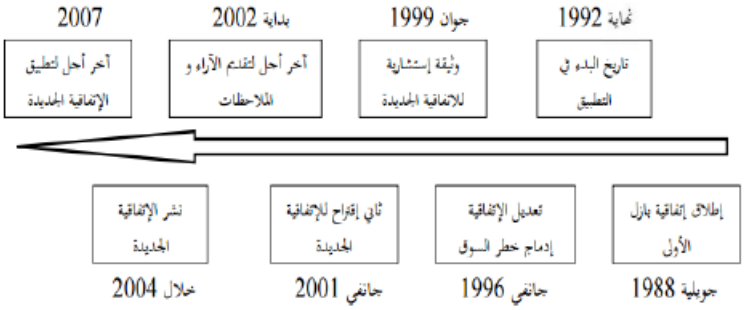

الشكل (٢) مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

لقد تم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة المشار إليها، و لتحسين جودة متطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك، و في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية:

الشكل ٣: الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات راس المال

تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لراس المال الرقابي, وقد صنفت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى ثلاثة مجموعات رئيسية, وكما في الشكل التالي:

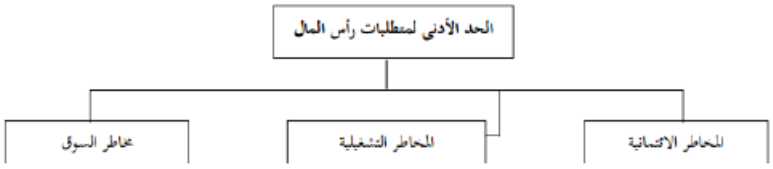

الشكل ٤: متطلبات الحد الادنى لرأس المال

اما ما يخص معادلة حساب الحد الأدنى لمتطلبات راس المال فقد أصبحت في اطار الاتفاقية الثانية لبازل وفق الشكل التالي:

$$\frac{\text{صافي الأموال الذاتية}}{\text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} * 12,5 + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل} * 12,5 + \text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان}} \geq 8\%$$

الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال.

تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال، نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها البنوك و مع الاستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر، هذا فضلا عن أن الرقابة تتيحللجهات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة ليس فقط لضمان و السماح للبنوك بالحصول على رأسمال كافي يغطي مجموع المخاطر التي تتعرض لها، بل لتشجيعها كذلك في إعداد و استعمال أفضل تقنيات المراقبة و تسيير المخاطر.

و تعالج الدعامة الثانية للجنة بازل الثانية بعض الأخطار و الجوانب التي لم تمس من طرف الدعامة الأولى، على سبيل المثال: خطر التركيز في القرض، خطر سعر الفائدة في المحافظ البنكية، الخطر الاستراتيجي، كما تهدف هذه الدعامة إلى تكييف العمل المصرفي فيما يخص تطبيق المناهج المتقدمة والمعقدة للدعامة الأولى، ومنها منهج التقييم الداخلي لخطر القرض و منهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية، ومنه يتوجب على السلطات الرقابية ضمان توافر هذه العناصر عند منحها اعتماد الى البنوك.

بناء على ما سبق، فإنه يستوجب على السلطات الرقابية الحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك و لا سيما النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا، و التدخل عند اللزوم، دون أن تحل هذه السلطات محل مهام مديري البنوك أو أن تمس مدى جدارتهم و أهليتهم للقيام بأعبائهم، كما لا يهدف إلى نقل مسئولية تحديد مدى ملاءمة رأس المال أو كفايته إلى السلطات الرقابية، إذ يبقى مديري البنوك هم الأكفأ و الأفضل في مسألة تقييم و تقدير المخاطر التي تواجهها البنوك التي يقومون بإدارتها، و أنه يتوجب عليهم في النهاية إدارة تلك المخاطر و التعامل معها.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان و الصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح وتجدر

الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على إدارة المخاطرة، أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك و مدى ملاءمة رأس المال لمواجهتها

كما أنه يتوجب على البنوك الإفصاح بشكل دقيق و في التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلتزم بها لكي تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها، وتلك المعلومات لابد و أن تتوافر في التقارير المالية السنوية، التي يجب أن تتضمن كافة البيانات التفصيلية عن البنك و أدائه و وضعه المالي و أنشطته و المخاطر التي تواجهه و كيفية إدارتها.

رابعاً: مضمون الاتفاقية الثالثة ٢٠١٠ – بازل الثالثة

منذ أن صدرت اتفاقية "بازل ٣ عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء ٢٧ للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيؤول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٠ ؛ بدأ خبراء الصيرفة الإسلامية يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير الجديدة للبنوك الإسلامية، وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك.

لقد جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، حيث تضمنت اتفاقية بازل ٣ خمسة محاور نذكر منها:

أ- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل:

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، اذ ان الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة ١ ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة ٨,٥% (٦ % لرأس المال الفئة ١ و ٢,٥ % لرأس مال الحماية). وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة ٢,٥% وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة ١٠,٥ % (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية) مقابل ٨٪ في الاتفاقيات السابقة.

ب- مؤشر الرافعة المالية:

إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذا في الاعتبار النزوحإلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى Pillar1 من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مقررات بازل ثلاثة، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك والمراعاة قابلية المقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف تكون متفق عليها دوليا بما في ذلك المعالجات المحاسبية.

ج- مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية واعادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية:

تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والناشئة عن عمليات المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية. الا أن البنوك تعترض على هذه المقاربة التي لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية التحوط) الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجب من تخفيض كمية رأسمال المطلوب. ويخشى بعدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية وتشجع لجنة بازل البنوك على عدم اعتماد مناهج ديناميكية الإدارة المخاطر.

د السيولة :

لقد أوضحت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أن المسألة السيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي والأسواق بكاملها. هذا الشيء كرسته لجنة بازل من خلال إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالمي للسيولة، حيث تقترحاعتماد نسبتين الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة .(LCR)أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل. والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.(NSFR)

هـ - حواجز رأس المال ضد تأثير الدورات الاقتصادية :

تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها كما ستقوم لجنة بازل بالترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وبنحو أقل تأثيرا على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة.

خامساً: المقارنة بين اتفاقيات بازل

المقارنة من ناحية المصرفية البحتة	بازل١	بازل٢	بازل٣
من حيث نطاق المخاطر المشمولة	اقتصرت على المخاطر الائتمانية فقط (Credit Risk) مع إهمال تام لمخاطر السوق والتشغيل	وسعت نطاق المخاطر لتشمل: * المخاطر الائتمانية (بطريقتين: المعيارية والمبنية على التصنيف الداخلي) * مخاطر السوق (Market Risk) * مخاطر التشغيل (Operational Risk)	أضافت مخاطر جديدة: * مخاطر السيولة (Liquidity Risk) * مخاطر الطرف المقابل (Counterparty Risk) * المخاطر النظامية (Systemic Risk)
من حيث متطلبات رأس المال	نسبة ثابتة ٨٪ لجميع البنوك بغض النظر عن حجمها أو تعقيدها	تمايز في المتطلبات حسب منهجية قياس المخاطر: * النهج المعياري: ٨٪ * النهج المتقدم: يتحدد حسب النماذج الداخلية	زيادة كبيرة في المتطلبات: * رأس المال الأساسي (CET1): 4.5% + 2.5% (حفظ رأس المال) = ٧٪ * رأس المال الإجمالي: ٨٪ + ٢.٥٪ = ١٠.٥٪ * وسادة مضادة للتقلبات: ٠ – ٢.٥٪
من حيث جودة رأس المال	لم تميز بشكل كاف بين أنواع رأس المال	تحسين طفيف في تصنيف رأس المال	تشديد كبير على جودة رأس المال: * التركيز على رأس المال الأساسي (CET1) * تقييد بعض الأدوات الهجينة * تشديد شروط الإدراج في رأس المال
من حيث السيولة	لم تتضمن أي متطلبات سيولة	تجاهلت موضوع السيولة	أدخلت معايير سيولة صارمة: * نسبة التغطية السيولة (LCR): ≥100% * نسبة صافي الاستقرار التمويلي (NSFR): ≥100%
من حيث نسبة الرافعة المالية	لم تذكر نسبة الرافعة	تجاهلت موضوع الرافعة المالية	**: أدخلت نسبة رافعة مالية: * حد أدنى ٣٪

			* غير مرجحة بالمخاطر * تغطي جميع عناصر الميزانية والعمليات خارج الميزانية
من حيث التعقيد والتكلفة	بسيطة نسبياً، تكاليف امتثال منخفضة	معقدة جداً، تكاليف امتثال عالية	الأكثر تعقيداً، أعلى تكاليف امتثال
من حيث المرونة والملاءمة	غير مرنة، تنطبق بشكل موحد على جميع البنوك	أكثر مرونة، تسمح بمنهجيات مختلفة	موازنة بين المرونة والصرامة، تأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد البنك
من حيث التأثير على السلوك المصرفي	أدت إلى تحوّيل الأصول بدلاً من إدارة المخاطر	شجعت على تطوير نماذج داخلية متطورة	غيرت سلوك البنوك نحو: * تحسين جودة الأصول * تقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل * تعزيز إدارة المخاطر
من حيث التطبيق العملي	سهلة التطبيق والمراقبة	صعبة التطبيق، تتطلب كفاءات متخصصة	تتطلب موارد كبيرة وكفاءات عالية
من حيث الفعالية في منع الأزمات	فشلت في منع الأزمات المالية	كشفت الأزمة المالية عن قصورها	صممت خصيصاً لمنع تكرار الأزمات
المخاطر الائتمانية	حددت اللجنة أوزان المخاطر للموجودات وتتراوح الأوزان الموضوعة من (٠ -١٠٠٪).	حصل تغير كلي لحساب المخاطر، وحددت ثلاث أساليب جديدة لنوعية القرض، وليست أوزان كسابقتها.	شملت جميع المخاطر تقريبا التي تعاني منها المصارف.
المخاطر السوقية	طريقة حسابها حدد بنموذجين (معياري- داخلي)	لا يوجد تغير على النماذج، بل اضافة بإعطاء الحق للمصارف بتحديد نماذج ترها من الممكن تحدد المخاطر السوقية.	لا يوجد تغيير
المخاطر التشغيلية	غير موجودة	تم اضافتها وأيضاً تم تحديد اساليب قياس تلك المخاطر	لا يوجد تغيير

الخلاصة: تمثل اتفاقيات بازل تطوراً متصاعداً في التعامل مع المخاطر المصرفية، من التركيز الضيق على المخاطر الائتمانية فقط في بازل ١، إلى النظرة الشاملة والمتكاملة للمخاطر في بازل ٣. هذا التطور ينعكس على الدروس المستفادة من الأزمات المالية المتتالية والتقدم في أدوات إدارة المخاطر. لكن هذا التطور جاء مصحوباً بتعقيد متزايد وتكاليف امتثال مرتفعة، مما يطرح تحديات كبيرة خاصة للبنوك الصغيرة والمتوسطة. كما أن الفجوة بين التعقيد التنظيمي والقدرة الرقابية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً للعديد من الدول.

- ✓ **لجنة (بازل٤):** في الوقت التي ما زالت معايير لجنة بازل ٣ قيد التطبيق في القطاع المالي والمصرفي، وحسب المدة الموضوعة من قبل اللجنة العالمية بأن ينفذ كافة البنود الذي جاءت بها في ٢٠١٩/٠١/٠١، بدأت لجنة بازل في التهيؤ بجمع التقارير والمعطيات التي تخص الواقع المصرفي العالمي وتحضير مجموعة من المعايير الجديدة التي تنسجم مع الفترة المستقبلية من دافع استمرارها بتعزيز الامكانية والملاءة المالية للمصارف، وبخطوة استباقية قامت بجمع كل التقارير والتحضير لإطلاق معايير جديدة تسمى (بازل٤) إذ أن في سنة ٢٠١٦ اطلقت تقريراً يهتم في مقررات رأس المال والذي يطلق عليه (المراجعة الجوهرية لمحافظ المتاجرة) وهو سيكون على رأس قائمة المعايير الجديدة الخاصة بـ (بازل٤) وهذه المعايير قيد التحرير الان وسيتم اطلاقها رسمياً بعد أن يتم تنفيذ كافة معايير لجنة بازل٣ بالوقت المحدد مسبقا، وأيضاً تبقى المعايير الجديدة مرهونة بموافقة رسمية من قبل محافظي المصارف المركزية للدول الأعضاء.

الفصل الثالث: إدارة المخاطر المصرفية

اولاً: المقدمة

إدارة المخاطر المصرفية تمثل العمود الفقري لاستدامة واستقرار أي مؤسسة مالية في عالم يتسم بالتقلب وعدم اليقين. لا تهدف هذه الإدارة إلى منع المخاطر تماماً، فهذا مستحيل في بيئة الأعمال، بل إلى فهمها وقياسها ومراقبتها والتخفيف من آثارها لضمان بقاء الخسائر ضمن حدود مقبولة تتناسب مع رأس مال البنك وقدرته على التحمل.

تتطور إدارة المخاطر من كونها مجرد وظيفة رقابية إلى إستراتيجية متكاملة تدخل في كل قرار يتخذه البنك، من منح قرض صغير إلى الدخول في استثمارات دولية معقدة.

ثانياً: طبيعة المخاطر المصرفية

تواجه البنوك أنواعاً متعددة من المخاطر التي يمكن تصنيفها إلى فئات رئيسية. المخاطر الائتمانية، والتي تعتبر أبرزها، تنشأ عندما يفشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. المخاطر التشغيلية تأتي من فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو من أحداث خارجية. مخاطر السوق تظهر التغيرات في ظروف السوق مثل تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم. مخاطر السيولة تحدث عندما لا يستطيع البنك الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون خسائر غير عادية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز في الوقت الراهن مخاطر أخرى مثل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر السيبرانية التي أصبحت تهدد بشكل كبير استمرارية الأعمال.

ثالثاً: الإطار الشامل لإدارة المخاطر

لا تقتصر إدارة المخاطر على تحديد التهديدات فحسب، بل تشكل نظاماً متكاملاً يبدأ بتحديد المخاطر المحتملة في كل نشاط من أنشطة البنك. تليها مرحلة قياس هذه المخاطر من خلال نماذج كمية ونوعية لتقدير حجم الخسارة المحتملة واحتمالية حدوثها. ثم تأتي مرحلة المراقبة والتحكم التي يتم فيها وضع السياسات والإجراءات وإطار العمل لإبقاء هذه المخاطر ضمن المستويات المستهدفة. وأخيراً، مرحلة التبليغ والتواصل لضمان تدفق المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى جميع أصحاب المصلحة، من الإدارة العليا إلى الجهات الرقابية.

رابعاً: أهمية ثقافة إدارة المخاطر

لا تنجح أي استراتيجية لإدارة المخاطر بدون غرس ثقافة تنظيمية قائمة على الوعي بالمخاطر والمسؤولية. يجب أن يشعر كل موظف، من أعلى الهرم إلى أدناه، بأنه مسؤول عن وإبلاغ وإدارة المخاطر نطاق عمله. تبدأ هذه الثقافة من خلال التزام واضح من مجلس الإدارة والإدارة العليا، وترجمته إلى سياسات واضحة، وتدريب مستمر، ونظام حوافز يكافئ السلوك المسؤول الذي يوازن بين العائد والمخاطرة.

خامساً: الأدوات والتقنيات المستخدمة

تعتمد البنوك الحديثة على ترسانة من الأدوات المتطورة لإدارة مخاطرها. ومن أهمها نموذج CAMELS والذي يعتبر أداة تشخيصية قوية تستخدم على نطاق عالمي من قبل الجهات الرقابية. وعلى صعيد المخاطر الائتمانية، تستخدم نماذج للعملاء، وأنظمة التصنيف الداخلي، ومحاكاة لاختبار مرونة المحفظة الائتمانية تحت ظروف اقتصادية صعبة. لمخاطر السوق، يتم استخدام نماذج القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk) ومحاكاة لتقدير الخسائر المحتملة. وفي إدارة المخاطر التشغيلية، أصبح الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للكشف عن الأنماط غير الطبيعية والاحتيال يحظى بأهمية متزايدة.

سادساً: التحديات المعاصرة

تواجه إدارة المخاطر المصرفية اليوم تحديات غير مسبوقة، أبرزها السرعة الهائلة للتطور التقني وما يصاحبها من مخاطر سيبرانية معقدة. كما أن العولمة وترابط الأسواق المالية يجعلان الصدمات تنتشر بسرعة عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات التنظيمية المتزايدة والمعايير الدولية الجديدة، مثل تلك الصادرة عن لجنة بازل، تفرض على البنوك تكاليف أكبر للامتثال مع ضرورة تحقيق التوازن بين المتانة المالية والربحية.

سابعاً: التكامل مع إستراتيجية البنك

لم تعد إدارة المخاطر نشاطاً منعزلاً أو دفاعياً بحتاً، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صياغة وتنفيذ إستراتيجية البنك. البنوك الرشيدة هي تلك التي تفهم مخاطرها بشكل عميق وتدمج هذا الفهم في عملية اتخاذ القرار لتحقيق عائد مناسب لمستوى المخاطرة الذي ترتضيه، مما يضمن حماية مصادر الأموال وثقة العملاء، وأخيراً، المساهمة في استقرار النظام المالي ككل.

ثامناً: أنواع المخاطر المصرفية

نستعرض بعض اهم انواع المخاطر المصرفية وكما يلي:

١ – المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة تخلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وينشأ عن هذا العجز خسارة كلية أو جزئية من مبلغ القرض الممنوح، ولهذا النوع من المخاطر أهمية قصوى من حيث الخسائر المحتملة. اذ تتم مراقبة هذه المخاطر عادة من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك، مثل وضع سقفاً للقرض الممنوح للعميل أو لعدد من العملاء داخل صناعة واحدة أو بلد واحد، وذلك تطبيقاً لسياسة التنويع لضمان عدم عجز نسبة كبيرة من العملاء عن الدفع في حال حدوث. لذا يجب على المؤسسات المالية التغلب على المشاكل السلبية التي تجعل التخلف عن سداد القروض أكثر احتمالا. لذا تحاول المؤسسات المالية حل هذه المشاكل من خلال عدد من اهم مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية

أ– الفحص والمراقبة :يتعين على المصارف جمع معلومات موثوق بها عن المقترضين المحتملين، فالفحص الفعال وجمع المعلومات حول أرباح وخسائر الشركة وعن موجوداتها ومطلوباتها تشكل معا مبدأ هام في إدارة مخاطر الائتمان. اما المراقبة فيجب على المؤسسات المالية تكتب الأحكام الشروط المقيدة في عقود القروض التي تحد المقترضين من الانخراط في الأنشطة المحفوفة بالمخاطر. من خلال رصد أنشطة المقترضين لمعرفة ما إذا كانوا يطبقون الشروط المقيدة وتطبيق المواثيق ام لا.

ب– بناء علاقات طويلة الاجل مع الزبائن: بناء علاقات طويلة الأجل مع الزبائن ان العلاقات طويلة الأمد تعود بالنفع على الزبائن وكذلك البنك. اذ أنه من الأسهل للحصول على قرض بمعدل فائدة منخفض من البنك لأن البنك لديه وقت أسهل في تحديد ما إذا كان المقترض هو ذا خطر ائتماني جيد فضلا عن تكاليف أقل في مراقبة المقترض. ومعرفة المقترضين الذين سبق وان خالفو شروط العقد واستثمروا في انشطة خطرة مما يوفر الجهد والوقت

ج – التزامات القروض: التزام القرض هو التزام البنك لفترة مستقبلية محددة بمنح الشركة مقدار محدد من القروض بسعر فائدة السوق. ان غالبية القروض التجارية والصناعية هي في إطار ترتيب التزام القرض. ففائدة الشركة منه في كون لديها مصدر ائتمان عندما تحتاج له. اما ميزة البنك هي أن التزام القرض يعزز العلاقة طويلة الأمد مع الزبون ، والتي بدورها تسهل جمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فأن الأحكام الواردة في اتفاق التزام القرض تتطلب أن تزود الشركة البنك باستمرار بمعلومات عن دخل الشركة، الأصول وموقف المسؤولية، والأنشطة التجارية وغير ذلك. لذا يعد ترتيب التزام القرض هو وسيلة قوية للحد من تكاليف البنك للفحص وجمع المعلومات.

د- ضمانات وأرصدة التعويض: متطلبات الضمانات للحصول على القروض هي أدوات مهمة لإدارة مخاطر الائتمان الضمانات هي ممتلكات تمنح للمقرض كتعويض إذا تخلف المقترض، كتقليل من عواقب سوء الاختيار كونه يقلل خسائر البنك في حالة التخلف عن سداد القروض. اما أرصدة التعويض فتعني انه على الشركة التي ترغب في الحصول على قرض ان تحتفظ بجزء منه كوديعة جارية لدى البنك، على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى الحصول على قرض بقيمة ١٠ مليون دولار فأن مقدار الرصيد المعوض يجب ان لا يقل عن مليون دولار في البنك. ويمكن بعد ذلك أن يصادرها البنك لتعويض بعض الخسائر على القرض إذا تخلف المقترض.

هـ - ترشيد الائتمان: ويكون ترشيد الائتمان على شكلين. الأول عندما يرفض تقديم قرض بأي مبلغ الى المقترض، حتى إذا كان المقترض على استعداد لدفع سعر فائدة أعلى كونه يستثمر القرض في انشطه عالية المخاطر. اما الثاني عندما يكون المقرض على استعداد لتقديم قرض ولكن يحد من حجم القرض إلى أقل ما يرغب به المقترض للمحافظة على التصنيف الائتماني للبنك.

ومن المؤشرات المالية التي تقيس مخاطر الائتمان هي:

أ- **نسبة القروض الى الموجودات** :Loans-to-Assets ratio وهي نسبة تقيس إجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول. وتشير هذه النسبة انه كلما ارتفعت زادت مخاطر الائتمان واحتمال التعرض الى عدم السداد، ونقاس وفق الصيغة الآتية:

Loans to Assets = (Loans / Total Assets)

ب- **نسبة حق الملكية الى القروض** :Equity-to-Loans ratio تعكس درجة تغطية حقوق المساهمين إلى القروض المستحقة. ويتم تحديد هذا على النحو التالي

: Equity to Loans = (Average Common Equity / Average Total Assets)

ج- **نسبة مخصص الخسائر الى القروض** Reserve as a percentage of loans هذه النسبة مهمة لمعرفة مدى امكانية حساب المخصص لتغطية التخلف غير المتوقع على سداد القروض من قبل المقترضين. ويشار لها باسم القروض المتعثرة، وتحتسب كالاتي:

Reserve as a percentage of loans: (Reserve/ Total loans)

مثال:

بلغت الاستثمارات المالية عام ٢٠١٨ في مصرف بغداد ٤٣٠ مليون دينار، النقد ٢٧٠ مليون، القروض ٨٥٠ مليون، الموجودات الثابتة ٣٠٠ مليون. إذا علمت ان مخصص خسائر القروض بلغ ٢٥٠ مليون وان حق الملكية بلغ ٣٥٠ مليون، احسب المؤشرات المالية التي تقيس مخاطر الائتمان مع التعليق؟

الحل:

- نسبة القروض الى اجمالي الموجودات – (٨٥٠ مليون / ١٨٥٠ مليون) = ٤٥,٩% يظهر أن القروض تقارب أن تشكل نسبة النصف من استثمارات المصرف وهذه إشارة الى ان المصرف يتبع سياسة مجازفة جدا في من القروض ما يزيد مخاطر عدم السداد
- نسبة حق الملكية الى القروض – (٣٥٠ مليون / ٨٥٠ مليون) = ٤١,١٧% تعني ان حقوق المساهمين تغطي ما نسبته ٤١,١٧% من اجمالي القروض الممنوحة وهي نسبة تشير الى مخاطرة ائتمان مرتفعة.
- نسبة مخصص الخسائر الى القروض – (٢٥٠ مليون / ٨٥٠ مليون) = ٢٩,٤% اي ان مخصص خسائر القروض يغطي ما مقداره ٢٩,٤% من اجمالي القروض في حال تعثر المقترضين في سدادها وهي نسبة جيدة نوعا ما.

٢- ادارة مخاطر السيولةLiquidity risk managing :

تعد مخاطر السيولة بأنها من المخاطر الرئيسية و التي عادة ما يشار إليها بـ:

- ضعف السيولة المتوفرة
- عدم القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية
- عدم وجود احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة.

وهناك معنى أخر لمخاطر السيولة، وهي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية المقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هذا المنطق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت لمواجهة الظروف الصعبة.

وأخيراً تعني مخاطر السيولة أيضاً مواجهة الصعوبات في تدبير الأموال، ومن ذلك ترتبط مخاطرة السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة، كما ويتم تحديد موقف سيولة لبنك ما بواسطة الخرائط الزمنية لمصادر الأموال واستخداماتها المتوقعة، وتحدد هذه الخريطة الزمنية الفجوة الموجودة بين استخدامات ومصادر الأموال، ومع الوقت تتكون صورة إجمالية لموقف السيولة، ولذلك نشأت إدارة المديونية لإدارة الفجوات المستقبلية وضمن حدود معقولة.

ومن اهم مؤشرات ادارة السيولة المصرفية هي:

أ- نسبة القروض إلى الودائع Loan-To-Deposit Ratio (LTD): هي نسبة تستخدم عادة لتقييم سيولة البنك وتحسب بقسمة إجمالي قروض البنك الى مجموع ودائعه. فإذا كانت النسبة مرتفعة للغاية، ذلك يعني أن البنك قد لا يكون لديه سيولة كافية لتغطية أي متطلبات صندوق غير متوقعة، وعلى العكس، إذا كانت النسبة منخفضة جدا، فإن البنك لا يكسب بقدر كافي لسد تكاليف التمويل.

مثال /

بلغت القروض الممنوحة لمصرف DW عام ٢٠١٧ (٢١٥) مليار يورو ، في حين بلغت اجمالي الموجودات ٧٢٠ مليار يورو، ويحتفظ المصرف بحقوق مساهمين بلغت ٤٠٠ مليار يورو وليس للمصرف اي ديون بذمته، احسب نسبة LTD؟

الحل/

$$LTD = \frac{215{,}000{,}000{,}000}{320{,}000{,}000{,}000} = 67\%$$

ب – نسبة تغطية السيولة **LCR:** liquidity coverage ratio تشير إلى الأصول عالية السيولة التي تحتفظ بها المؤسسات المالية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وهذه النسبة اختبار التحمل العامة التي تهدف إلى استباق الصدمات على نطاق السوق. تم تصميم نسبة تغطية السيولة لضمان ان تحتفظ المؤسسات المالية لديها بأصول مالية في متناول اليد للتخلص من اضطرابات السيولة على المدى القصير. اي تلزم البنوك بالاحتفاظ بمبلغ من الأصول السائلة للغاية، (مثل النقد وسندات الخزانة أو الأوراق التجارية) مساوية أو أكبر من صافي التدفقات النقدية لأقل معدل متوقع من التدفقات الخارجة خلال فترة التوتر لمدة ٣٠ يوما، وبعد تغطية ١٠٠٪ على الأقل ويتم احتساب LCR بتقسيم رصيد البنك من الأصول السائلة عالية الجودة على مجموع التدفقات النقدية الصافية خلال فترة الإجهاد لمدة ٣٠ يوما.

مثال /

نفترض ان بنك ABC لديه رصيد من الأصول السائلة عالية الجودة بقيمة تتكون من (٢٥ نقد في الصندوق ، ١٠ اسندات حكومية، ٢٠ اوراق تجارية) مليون $ و صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة التوتر لمدة ٣٠ يوم هي ٣٥ مليون..

الحل/

$$\text{LCR} = \frac{55000000}{35000000} = 157\%$$

وبالتالي، بنك ABC لديه LCR قدرها ١٥٧ ، والذي يلبي متطلبات بازل الثالثة.

ج – نسبة صافي التمويل المستقر : Net stable funding ratio NSF اقترحتها بازل الثالثة كمجموعة جديدة من متطلبات رأس المال للبنوك والتي سوف تحل محل بازل الثانية مع مرور الوقت. وتحتسب نسبة التمويل هذا من خلال قسمة التمويل المستقر المتاح (ASF) على التمويل المستقر المطلوب (RSF) للأصول. ويتضمن التمويل المستقر ASF كل من ودائع العملاء، تمويلات طويلة الأجل من سوق الإقراض

بين البنوك، وحق الملكية ويستبعد التمويلات قصيرة الأجل أيضا من سوق الإقراض بين البنوك. ويوضح الجدول الاتي مكونات ونسب التمويل المستقر المتاح

مكونات التمويل المستقر المتاح ASF	النسبة
- إجمالي رأس المال التنظيمي - مطلوبات وادوات رأس المال الأخرى ذات الاستحقاق الفعلي لمدة سنة أو أكثر	%100
- الودائع تحت الطلب والودائع لأجل ذات فترات الاستحقاق المتبقية التي تقل عن سنة واحدة والمودعة لحساب الافراد او الشركات الصغيرة والمتوسطة	%95
- والودائع لأجل ذات فترات الاستحقاق المتبقية التي تقل عن 9 اشهر والمودعة لحساب الافراد او الشركات الصغيرة والمتوسطة	%90
- الاموال المقترضة من شركات غير مالية وذات استحقاق اقل من سنة - الودائع التشغيلية (تودعها الشركات بهدف تشغيلها في سوق الاقراض) - التمويل من الجهات الحكومية وكيانات القطاع العام بفترة استحقاق متبقية تقل عن سنة واحدة - تمويلات اخرى لاتقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن سنة من جهات حكومية او غيرها	%50
- جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك الالتزامات دون تاريخ استحقاق محدد - صافي الفرق بين المشتقات مستحقة الدفع من المشتقات مستحقة القبض إذا كانت المستحقات أكبر من المقبوضات.	%0

اما مكونات التمويل المستقر المطلوب RSF ليست موزونة بالتساوي ، وفيما يلي بعض أوزان الأصول طويلة الأجل":

مكونات التمويل المستقر المطلوب RSF	النسبة
– العملات المعدنية والأوراق النقدية – جميع احتياطيات البنك المركزي – قروض غير مرهونة للبنوك الخاضعة للإشراف التحوطي مع استحقاقات متبقية أقل من ستة أشهر	%0
– أوراق مالية قابلة للتسويق – سندات الدين السيادي غير المرجحة للمخاطر بنسبة 0٪	%5
– أوراق مالية قابلة للتسويق مضمونة من قبل الصناديق السيادية بوزن مخاطر بنسبة 20 ٪ بموجب منهج بازل II الموحد لمخاطر الائتمان. – سندات الشركات (بما في ذلك الأوراق التجارية) والسندات المغطاة بتصنيف ائتماني يساوي أو يعادل AA على الأقل.	%15
– الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (RMBS) مع تصنيف AA على الأقل. – أوراق دين الشركات (بما في ذلك الأوراق التجارية) مع تصنيف ائتماني يتراوح بين A + و BBB. – الأسهم العادية المتداولة في البورصة والتي لا تصدر عن المؤسسات المالية أو الشركات التابعة لها. – جميع القروض المقدمة للبنوك الخاضعة للإشراف التحوطي واستحقاقها المتبقي لمدة ستة أشهر أو أكثر او أقل من عام واحد.	%50
– الرهون العقارية السكنية غير المرتبط بها مع فترة استحقاق متبقية تبلغ سنة واحدة أو أكثر والتي تكون مؤهلة للحصول على 35 ٪ أو أقل من المخاطر تحت نهج بازل II الموحد لمخاطر الائتمان. – القروض الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، باستثناء القروض المقدمة للمؤسسات المالية ، مع استحقاق المتبقية لمدة سنة واحدة أو أكثر ، والتي من شأنها أن تكون مؤهلة للحصول على 35 ٪ أو أقل وزن المخاطر في إطار نهج بازل الثاني الموحدة لمخاطر الائتمان.	%65
– الأوراق المالية غير المرهونة التي لا تتخلف عن السداد – السلع المتداولة المادية ، بما في ذلك الذهب	%85
– جميع الأصول المرهونة لمدة سنة واحدة أو أكثر – المشتقات المستحقة القبض بعد خصم المشتقات المستحقة الدفع إذا كانت المقبوضات أكبر من المستحقات – جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك القروض والقروض المتعثرة – للمؤسسات المالية ذات الاستحقاق المتبقي لمدة عام واحد أو أكثر ، غير المتداولة في البورصة – الأسهم ، الأصول الثابتة ، أصول التقاعد ، الأصول غير الملموسة ، الفوائد المحتجزة	%100

وتحتسب وفق الصيغة الاتية :

$$NSFR = \frac{ASF}{RSF} \geq 100\%$$

او

$$NSFR = \frac{\text{Available amount of stable funding}}{\text{Required amount of stable funding}} > 100\%$$

مثال/

بلغ رأس المال التنظيمي لمصرف ٥٠٠ مليار دولار ، الاموال المقترضة من شركات غير مالية ٨٥ مليار، ودائع تشغيلية ١٢ مليار ، ودائع افراد تحت الطلب ٣١ مليار، وان التمويل المطلوب تمثل بأصول ثابتة بقيمة ٢٥٠ مليار ، الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري ذات تصنيف AA بقيمة ٨٠ مليار، ذهب ومعادن ثمينة بقيمة ٧٠ مليار. احسب نسبة صافي التمويل المستقر NSFR ؟

الحل/

ASF= (100% * 500) + (50% * 85) + (50% * 12)+ (95% * 31) = 577.95 مليار

RSF= (100% * 250) + (50% * 80) + (85% * 70)= 349.5 مليار

$$NSFR = \frac{577.95}{349.5} = 165\%$$

وهي اكبر من 100% وهذا يعني ان المصرف لديه تمويل مستقر على المدى البعيد

الفصل الرابع: نموذج CAMELS لتقييم الأداء المصرفي

اولاً: المقدمة

يعتبر نموذج CAMELS إطاراً تحليلياً شاملاً وأداة تشخيصية قوية تستخدم على نطاق عالمي من قبل الجهات الرقابية والمحللين الماليين لتقييم الصحة العامة والاستقرار للمؤسسات المصرفية. تم تطويره أساساً من قبل الجهات الرقابية في الولايات المتحدة، وأصبح معياراً عالمياً للإشراف المصرفي. تعتمد هذه المنهجية على تقييم ستة محاور أساسية تشكل في مجملها صورة واضحة عن أداء البنك وقدرته على مواجهة الصدمات المالية.

يتكون الاختصار **CAMELS** من الأحرف الأولى للمحاور الستة للتقويم:

- C– كفاية رأس المال(Capital Adequacy)
- A– جودة الأصول(Asset Quality)
- M– كفاءة الإدارة(Management Quality)
- E– القدرة على تحقيق الأرباح(Earnings)
- L– إدارة السيولة(Liquidity)
- S– الحساسية لمخاطر السوق(Sensitivity to Market Risk)

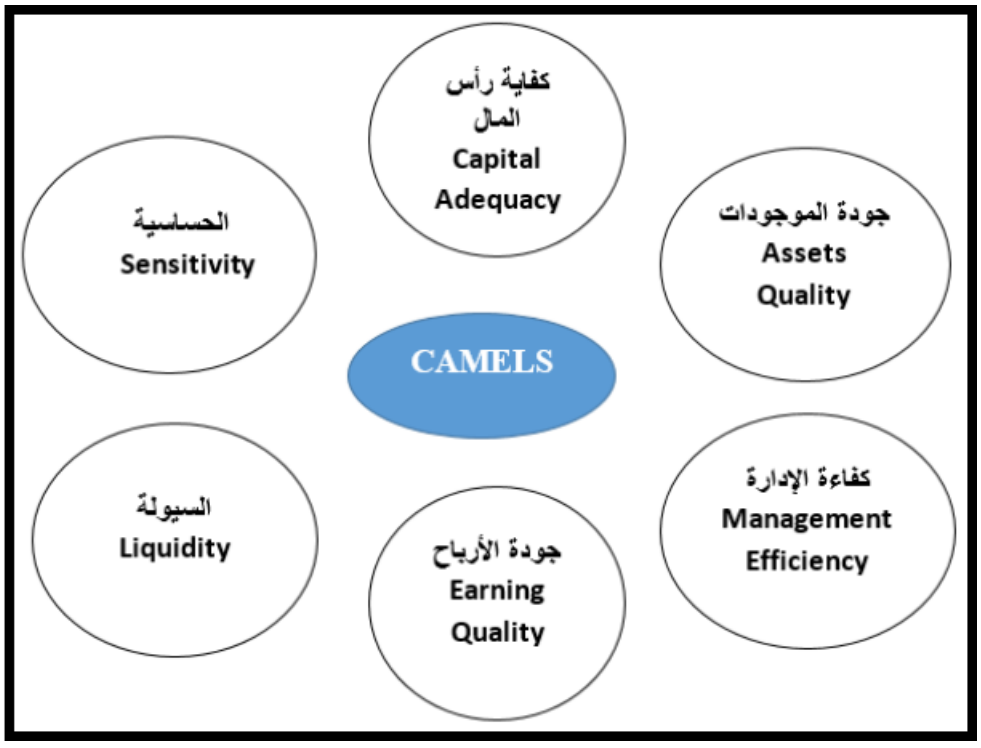

شكل(٥): مكونات نموذج CAMELS

التصنيف	وزن التصنيف	نوع التصنيف	تحليل التصنيف
1	1.5 - 1.0	قوي (Strong)	المصرف جيد في كل جانب ولا يعاني من مشاكل.
2	2.4 - 1.6	مرضي (Satisfactory)	المصرف جيد في الاساس ولكن لديه العديد من نقاط الضعف المحددة.
3	3.4 – 2.5	متوسط (Fair)	المصرف لدية بعض نقاط الضعف المالية والتشغيلية، أو الضعف في الامتثال التي من شأنها أن تعطي أسباب تدعو للقلق الرقابي.
4	4.4 – 3.5	حدي (Marginal)	لدى المصرف نقاط ضعف مالية خطيرة قد تضر بالقدرات المستقبلية و النمو المستقبلي.
5	5.0 – 4.5	غير مرضي (Unsatisfactory)	لدى المصرف نقاط ضعف مالية حرجة تؤدي إلى احتمالية الفشل في المستقبل القريب.

يتم تقييم كل محور من هذه المحاور بشكل منفصل ثم دمج النتائج للحصول على تقييم شامل. تعطى لكل محور درجة من ١ إلى ٥، حيث تمثل الدرجة ١ الأفضل والدرجة ٥ الأسوأ. ثم يتم احتساب متوسط هذه الدرجات للحصول على التقييم النهائي للبنك.

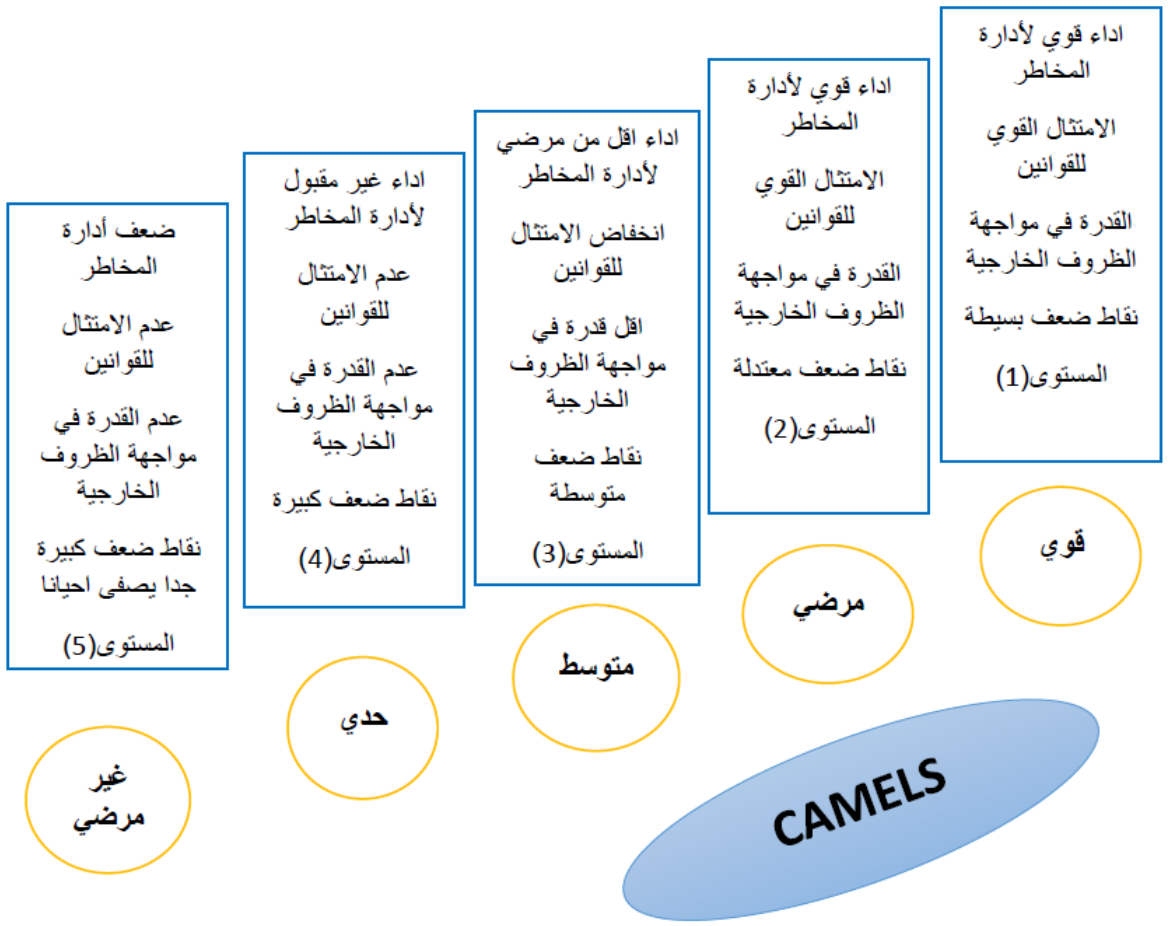

ثانياً: مميزات نموذج CAMELS

أهم المميزات لنموذج التي تجعله نظام التقييم الأكثر شيوعًا وموثوقية في العالم المصرفي:

١-شمولية التقييم(Comprehensive Assessment)

الميزة: لا يركز النموذج على جانب واحد (مثل الربحية فقط)، بل يغطي جميع الجوانب الحيوية لصحة البنك من خلال ستة محاور متكاملة (رأس المال، الجودة الأصول، الإدارة، الأرباح، السيولة، الحساسية للسوق). هذا يمنح صورة كاملة ومتكاملة عن أداء البنك ومخاطره.

٢-القدرة على المقارنة المعيارية(Standardized Benchmarking)

الميزة: يوفر إطارًا موحدًا يمكن من خلاله تقييم وتصنيف جميع البنوك وفقًا لنفس المعايير، بغض النظر عن حجمها أو تخصصها. هذا يسمح للمشرفين بالمقارنة الموضوعية بين البنوك وتحديد الأضعف والأقوى أداءً في القطاع.

٣- التوجه الاستباقي والوقائي(Proactive & Preventive Approach)

الميزة: لا يكتفي النموذج بتشخيص المشكلات بعد وقوعها، بل يساعد في التنبؤ بالمشكلات المستقبلية من خلال تحديد نقاط الضعف والاختلالات مبكرًا (مثل تركز القروض، أو تدهور الربحية، أو ضعف الإدارة). هذا يمكن الجهات المشرفة والبنوك من اتخاذ إجراءات تصحيحية قبل تفاقم الأزمة.

٤-مرونة التطبيق(Flexibility in Application)

الميزة: يمكن تطبيقه على أنواع مختلفة من البنوك (تجارية، استثمارية، صغيرة، كبيرة). كما أن أوزان النقاط في كل فئة يمكن تعديلها لتعكس أولويات الجهة المشرفة أو الظروف الاقتصادية السائدة (مثل إعطاء وزن أكبر للسيولة في أوقات الأزمات).

٥- التكامل بين الكمي والنوعي(Integration of Quantitative & Qualitative Factors)

الميزة: لا يعتمد فقط على الأرقام والمؤشرات الكمية (مثل نسب الربحية أو كفاية رأس المال)، بل يدمج أيضًا عناصر نوعية يصعب قياسها بالأرقام، وأهمها جودة الإدارة هذا يجعل التقييم أكثر دقة وعمقًا، حيث أن الإدارة هي المحرك الأساسي لكل جوانب البنك الأخرى.

٦- فعالية في إدارة المخاطر النظامية(Effective in Managing Systemic Risk)

الميزة: من خلال تقييم البنوك الفردية باستخدام نفس المعايير، يمكن للجهات المشرفة (مثل البنوك المركزية) رصد المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي للقطاع بأكمله. إذا أظهرت عدة بنوك ضعفًا في نفس المؤشر (مثل السيولة)، فهذا إنذار مبكر لأزمة محتملة.

٧-وضوح النتائج وسهولة توصيلها(Clear & Actionable Results)

الميزة: ينتهي التقييم بمنح البنك رجة أو تصنيفًا واضحًا (مثل ١ إلى ٥، حيث ١ هو الأفضل و٥ هو الأسوأ). هذا التصنيف المبسط يجعل من السهل على الإدارة العليا والجهات المشرفة فهم الوضع بسرعة واتخاذ القرارات اللازمة، مثل فرض قيود على توزيع الأرباح أو طلب زيادة رأس المال.

٨- يعزز الشفافية والانضباط(Promotes Transparency & Discipline)

الميزة: معرفة البنوك أنها خاضعة لتقييم CAMELS بشكل دوري يدفعها إلى تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والحفاظ على مؤشرات مالية سليمة والالتزام باللوائح التنظيمية، مما يعزز الانضباط المالي والإداري بشكل عام.

خلاصة: مميزات نموذج CAMELS الرئيسية تكمن في كونه نظامًا شاملاً، وقائيًا، ومرنًا، يدمج بين التحليل الكمي والنوعي لتقديم صورة واضحة وقابلة للمقارنة عن الصحة المالية للبنك، مما يجعله أداة لا غنى عنها للإشراف الفعّال وإدارة المخاطر على مستوى البنك الفردي والنظام المالي ككل.

ثالثاً: محور كفاية رأس المال

يمثل رأس المال صمام الأمان الأساسي لأي مؤسسة مصرفية، حيث يعمل كخط دفاع أول لامتصاص الخسائر غير المتوقعة وحماية أموال المودعين. يتم تقييم كفاية رأس المال من خلال عدة مؤشرات كميّة ونوعية.

أهم مؤشرات كفاية رأس المال تشمل نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio – CAR) التي تقيس رأس مال البنك بالنسبة لأصوله المرجحة بالمخاطر. وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة، يجب ألا تقل هذه النسبة عن ١٠.٥٪، مع وجود متطلبات إضافية لرأس المال الاحتياطي (Capital Conservation Buffer)ورأس المال المضاد للتذبذب.(Countercyclical Buffer)

$$\text{CAR} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي (Tier 1 + Tier 2)}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)}} \times 100\%$$

من الناحية التطبيقية، عند تقييم بنك ما، ينبغي النظر إلى هيكل رأس المال وتنوع مصادره، وجودة مكوناته، وقدرة البنك على زيادة رأس المال عند الحاجة. كما يتم تقييم سياسات توزيع الأرباح وعلاقتها باحتياجات رأس المال المستقبلية.

مثال تطبيقي: في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فرضت الجهات الرقابية على البنوك زيادة نسب كفاية رأس المال بشكل ملحوظ. البنك الذي كانت نسبة كفاية رأسماله ٨٪ قبل الأزمة، أصبح مطالباً برفعها إلى ١٢٪ أو أكثر، مما اضطره إلى إصدار أسهم جديدة أو خفض توزيعات الأرباح أو بيع بعض الأصول لتحقيق هذا المتطلب.

مثال تطبيقي:

البيانات:

رأس المال من الفئة الأولى (Tier 1) = 500 مليون درهم

يشمل: رأس المال المدفوع، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة

رأس المال من الفئة الثانية (Tier 2) = 100 مليون درهم

يشمل: احتياطيات إعادة التقييم، الديون الثانوية، مخصصات عامة

إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) = 2,000 مليون درهم

الحل:

١-حساب رأس المال التنظيمي الإجمالي:

رأس المال التنظيمي= ٥٠٠+١٠٠= ٦٠٠

٢-حساب نسبة كفاية رأس المال:

CAR= ٦٠٠/٢٠٠٠ =٣٠٪

التحليل:

- تشترط لجنة بازل III أن تكون النسبة الدنيا ١٠.٥٪ (٨٪ للحد الأدنى + ٢.٥٪ احتياطي رأس المال الحافظي).
- نسبة ٣٠٪ تعتبر ممتازة وتشير إلى أن البنك قوي من الناحية المالية وقادر على امتصاص خسائر كبيرة.

٢-نسبة رأس المال الأساسي(Tier 1 Ratio)

تركز على أعلى أشكال رأس المال جودةً وقابلية للامتصاص الخسائر.

$$\text{Tier 1 Ratio} = \frac{\text{Tier 1 Capital}}{\text{RWA}} \times 100\%$$

مثال تطبيقي:

البيانات:

Tier 1 Capital = 700 مليون درهم

Tier 2 Capital = 100 مليون درهم

RWA = 3,000 مليون درهم

الحل:

نسبة رأس المال الأساسي:

Tier 1 Ratio= ٧٠٠/٣٠٠٠=٢٣.٣٣٪

نسبة كفاية رأس المال الإجمالية:

CAR= ٨٠٠/٣٠٠٠= ٢٦.٦٧٪

التحليل:

- الحد الأدنى المطلوب لنسبة Tier 1 هو (6% + 2.5%) = ٨.٥٪
- كلا النسبتين صحيتان جدًا. يشير ارتفاع نسبة Tier 1 بشكل خاص إلى جودة عالية لرأس مال البنك.

رابعاً: محور جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول مؤشراً حاسماً على صحة المحفظة الائتمانية للمصرف ومستوى المخاطر التي يتعرض لها. يتم تقييم جودة الأصول من خلال تحليل محفظة القروض واستثمارات البنك وتحديد مستوى التعثر والتأخر في السداد.

من المؤشرات المهمة في هذا المحور: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض(NPL Ratio) ، ونسبة التغطية بمخصصات الديون المشكوك فيها(Provision Coverage Ratio) ، ونسبة التركيز القطاعي والجغرافي للقروض.

يتم أيضاً تقييم سياسات منح الائتمان في البنك، وجودة عمليات التحليل الائتماني، وفعالية أنظمة المتابعة والمحاسبة للقروض، وكفاءة عملية استرجاع الديون المتعثرة.

مثال تطبيقي: خلال جائحة كورونا، ظهرت أهمية هذا المحور بشكل واضح، حيث اضطرت البنوك إلى زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها بشكل كبير بسبب توقع زيادة حالات التعثر بين المقترضين المتأثرين بالإغلاق الاقتصادي. البنوك التي كانت لديها محفظة قروض متنوعة وذات جودة عالية استطاعت تجاوز الأزمة بأضرار أقل.

خامساً: محور كفاءة الإدارة

يعد محور الإدارة الأكثر ذاتية في التقييم، ولكنّه الأكثر تأثيراً على المحاور الأخرى جميعاً. تركز عملية تقييم الإدارة على جودة الحوكمة، وكفاءة مجلس الإدارة، وقدرة الفريق التنفيذي، وفعالية استراتيجيات البنك.

يشمل التقييم تحليل سجلات الإدارة في تحقيق الأهداف، وجودة نظام الرقابة الداخلية، والالتزام باللوائح والقوانين، وقدرة البنك على إدارة المخاطر، واستثماره في التقنية والابتكار.

يتم أيضاً تقييم أخلاقيات العمل وسمعة البنك في السوق، وجودة خطط التعاقب الوظيفي، وقدرة الإدارة على التكيف مع المتغيرات البيئية.

مثال تطبيقي: بنك ذو إدارة رشيدة استطاع التحول الرقمي واستثمر مبكراً في البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر، مما مكنه من تقديم خدمات رقمية متطورة واكتساب حصة سوقية كبيرة خلال فترة الجائحة عندما تحول العملاء بشكل كبير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

سادساً: محور القدرة على تحقيق الأرباح

يقيس هذا المحور قدرة البنك على تحقيق أرباح مستدامة تغطي تكاليفه وتسمح له بالنمو وتعزيز رأس المال. الربحية الجيدة تمكّن البنك من جذب الاستثمارات وتحسين قيمته السوقية.

من المؤشرات الرئيسية في هذا المحور: العائد على متوسط الأصول(ROAA) ، والعائد على متوسط حقوق المساهمين(ROAE) ، وصافي هامش الفائدة(NIM) ، ونسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات (Cost to Income Ratio).

يتم تحليل استقرار مصادر الدخل، وتنوعها بين دخل الفوائد والدخل غير الفوائد، وجودة إدارة المصروفات، وفعالية سياسات التسعير.

مثال تطبيقي: بنك استطاع تحسين ربحيته من خلال تحسين هامش الفائدة الصافي عن طريق إعادة تسعير القروض والودائع، وخفض المصروفات التشغيلية توحيد الفروع وتحويل العملاء القنوات الرقمية الأقل تكلفة، وتنمية مصادر الدخل غير الفوائد من خلال الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول.

سابعاً: محور إدارة السيولة

يشير هذا المحور إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر كبيرة. إدارة السيولة الفعالة تضمن استمرارية عمل البنك وتجنبه أزمات السحب المفاجئ.

يتم التقييم من خلال مؤشرات مثل: نسبة السيولة Coverage Ratio (LCR) التي تقيس قدرة البنك على تلبية التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً في ظل ظروف ضغط، ونسبة صافي Stable Funding Ratio (NSFR)التي تقيس استقرار مصادر التمويل.

يتم أيضاً تقييم تنوع مصادر التمويل، وجودة نماذج إدارة السيولة، ووجود خطط طوارئ للسيولة، ومدى الاعتماد على التمويل قصير الأجل.

مثال تطبيقي: خلال أزمة السيولة التي شهدها أحد الأسواق الناشئة، استطاع البنك الذي كان لديه محفظة سيولة قوية من أذون الخزانة والأصول السائلة الأخرى، بالإضافة إلى علاقات قوية مع جهات التمويل المختلفة، أن يواصل عملياته بشكل طبيعي، بينما واجهت البنوك الأخرى التي اعتمدت على التمويل قصير الأجل صعوبات كبيرة.

ثامناً: محور الحساسية لمخاطر السوق

يقيس هذا المحور مدى تأثر أرباح البنك وقيمة أصوله بالتغيرات في ظروف السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.

يتم التقييم من خلال تحليل فجوة آجال استحقاق الأصول والخصوم، ونماذج قياس مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم والسلع.

يتم أيضاً تقييم كفاءة أنظمة قياس وإدارة هذه المخاطر، وجودة استراتيجيات التحوط، ومدى تعقيد المنتجات المشتقة التي يتعامل فيها البنك.

مثال تطبيقي: عندما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بشكل مفاجئ، البنك الذي كان لديه إدارة جيدة لمخاطر سعر الصرف من خلال محفظة متوازنة ومستويات مناسبة من التحوط، استطاع تجنب الخسائر الكبيرة، بينما تعرض البنك الآخر الذي كان لديه توازن في آجال الاستحقاق لانخفاض حاد في هوامش الربح.

تاسعاً: التكامل بين محاور النموذج

من المهم التأكيد على أن محاور نموذج CAMELS ليست معزولة عن بعضها البعض، بل هناك ترابط قوي بينها. ضعف في أحد المحاور يؤثر سلباً على المحاور الأخرى. على سبيل المثال، ضعف جودة الأصول يؤدي إلى انخفاض الأرباح مما يؤثر على قدرة البنك على تعزيز رأس المال .، ضعف إدارة السيولة قد يضطر البنك إلى بيع أصوله بخسارة مما يؤثر على رأس المال والأرباح.

الجهات الرقابية تستخدم هذا النموذج ليس فقط لتقييم البنوك ولكن أيضاً لقياس صحة القطاع المصرفي ككل وتحديد المخاطر النظامية المحتملة.

الخاتمة: يبقى نموذج CAMELS أداة حيوية في ترسانة الإشراف المصرفي، حيث يوفر رؤية متكاملة وشاملة لصحة المؤسسات المالية. تطور هذا النموذج ليشمل مزيداً من الدقة والتعقيد، خاصة بعد الدروس المستفادة من الأزمات المالية المتتالية. الفهم المتعمق لهذا النموذج يمكّن المحللين والمديرين والجهات الرقابية من اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في استقرار النظام المالي وتعزيز ثقة المتعاملين.

المصادر

١ .كتاب "الإشراف المصرفي والرقابة على البنوك" للدكتور عبد الرحمن يسري أحمد – يعتبر مرجعاً أساسياً في مجال الرقابة المصرفية ويتضمن تطبيقات على المعايير الدولية.

٢ .كتاب "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والتقليدية" للدكتور محمد عبد الحليم عمر – يغطي الجوانب النظرية والعملية لإدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل.

٣ .رسالة دكتوراه بعنوان "أثر تطبيق معايير بازل الثالث على كفاية رأس المال في البنوك التجارية" للباحث أحمد محمد السيد – جامعة القاهرة.

٤ .أطروحة دكتوراه بعنوان "تحليل التحديات التشغيلية في تطبيق معايير بازل الثالث بالبنوك العربية" للباحث محمد عبد الرحمن – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥. محاضرات بعنوان "المعايير المصرفية الدولية" للدكتور امير علي خليل, جامعة كربلاء.